إبدالُ المُضاعَف في العربيّة
"الظواهرُ والعللُ "

الدكتور حمدي الجبالي
Hamdi Al-Jabali
أستاذ مشارك . جامعة النجاح الوطنيّة
كليّة الآداب " قسم اللغة العربيّة "

الملخّص:

لمّا كانَ توالي الأمثالِ في اللغة العربيّة ثقيلاً في النطق عَسِرًا على الألسنة، سَعَت اللغةُ العربيّةُ للتّخلُّص منهُ، ونوّعتْ في طرائق ذلكَ، وكانَ منها أنْ أبدلَتْ بعضَها إلى حرفٍ آخرَ صحيحٍ ومعتلٍّ؛ ليخفَّ اللفظُ، ويَيْسَرَ نطقُهُ، ولمّا كانَ لا يتحصّلُ من ظواهرِ الإبدالِ مُرادٌ مُستوعِبٌ وافٍ؛ لكونِها مُشتّتةً في المظانِّ اللغويّة؛ لمّا كانَ الأمرُ كذلكَ حاولتْ هذه الدراسةُ عرضَ هذه الظواهرِ وجلاءَها.

ولم أكتفِ بتتبُّعِ تلكُم الظواهرِ أو حصرِها، وإنّما، حاولتُ . ما أمكنَ . الوقوفَ على عِلَلِها، ومُسبّباتِها، ومَقاصدِ العربِ منها، وتبيانِ مواقفِ أهلِ العربيّةِ من ذلكَ كلِّه.

Substituting the Reduplicated (Letters) in Arabic
"Phenomena and Causes"

Arabic endeavored to get rid of successive similar letters, due to the fact that they are difficult to pronounce, using multifarious ways; one of which was to substitute some of them for either a consonant or a vowel so as to soften and ease their pronunciation. Substitution phenomena do not generate adequate resort due to its divergent localities in Arabic. Because of all of this, this study attempts to manifest these phenomena.

Not only did I pursue and encompass those phenomena, but I also tried, as much as I could, to bring out its causes, display Arab intentions of using them and demonstrate Arab linguists' attitudes towards all of this.

بِسْمِ اللهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

إبدالُ المُضاعَف في العربيّة

"الظواهرُ والعللُ "

مدخل:

وَقفَ علماءُ العربيّة القدماءُ على ظاهرة الإبدال في اللغة العربيّة، وأقرُّوا بوجودها، وسلّمُوا بذلكَ، وجعلُوها من سُنَنِ العرب، قالَ ابنُ فارس: "من سُنَنِ العرب إبدالُ الحروف، وإقامةُ بعضها مكانَ بعضٍ "[1]. كما ألّفُوا فيها،، وأفردُوا لها المُصنّفات، ومن هؤلاء ابنُ السِّكّيت، وأبو الطيّب اللغويُّ، والزّجّاجيُّ، وآخرونَ، ويَنْضافُ إلى ذلكَ تلكم الأبحاثُ والأبوابُ، التي تضمّنتها كتبُ النحوِ والصرفِ واللغة، إذ لا يكادُ كتابٌ يخلو من الإشارة إلى هذه الظاهرة.

كما أشارَ إليها المحدثونَ إشاراتٍ متفرّقةً تخدمُ مَقاصِدَهم في أبحاثهم اللغوّية. من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس في كتبه(في اللهجات العربية) و (الأصوات اللغوية)، و (من أسرار اللغة)، والدكتور رمضان عبد التوّاب في كتابه (التطوّر اللغويّ)، ومقالةٍ له عنوانُها "التغييرات التاريخيّة والتركيبيّة للأصوات"[2]، وقد جعلَها ضمن موضوعاتِ كتابه السابق، والدكتور أحمد مختار عمر في كتابه (دراسة الصوت اللغوي)، وغيرُهم كثيرٌ.

وغيرُ شكٍّ أنَّ ظاهرةَ إبدال المُضاعَف[3] للفرار من ثقل اجتماع الحروف المُتماثلة كانَتْ حاضرةً في هذه المُصنّفات والأبحاث، وإنْ كانَ حُضورًا مُتفاوتًا، من حيثُ الكمُّ، والمُناقشةُ، والتعليلُ، والتفسيرُ، ولكنّهُ في النهاية مُشتّتٌ وغيرُ وافٍ، لا يتحصّلُ منهُ مُرادٌ مُستوعبٌ لقضايا الظاهرة، ومسائلها، وعللها، ومواقف أهل اللغة منها، على نحوٍ تكميليٍّ تفصيليٍّ.

لذا آثرتُ التّلبُّثَ عندَ هذه الظاهرة، وحصرها فيها فقطْ، وحَسْبي ذلكَ، قارئًا من (لسان العرب) ابتداءً، إذْ ظننْتُ مُرجّحًا، أنّه الكتابُ الواعبُ لمظاهر الظاهرة؛ ولا عجبَ في ذلكَ، فهو من أوسعِ المعجماتِ شهرةً واستعمالاً، وأغزرِها مادّةً؛ مؤكّدًا قراءاتي . ما أمكَنَني . بالبحث والتفتيش عنها في مَظانِّ كُتب اللغة؛ لحصرها وجمعها على صعيدٍ واحد، ووضعها بينَ أيدى الباحثينَ.

والتضعيفُ هو أنْ يتكرَّرَ حرفَانِ مثلان، أو أكثرُ في الكلمة. ولمّا كانَ توالي الأمثال في الأبنية مُستنكَرًا مَكروهًا؛ لأنّهُ يُوجبُ ثقلاً في النطق، سَعَتِ اللغةُ العربيّةُ إلى التخفيف من هذا الثقل، والتخلُّص منه، ونَوَّعَتْ في طرائق ذلكَ، ووُجُوهه[4].

فمن هذه الوجوه الإدغامُ، والتشديدُ علامتُهُ. فمن المعلوم أنَّ اجتماعَ المثلين مُدغمين أخفُّ على ألسنة العرب من إظهارهما؛ لأنَّ إظهارَهما يُوجبُ ثقلاً في النطق، لكونِهِ يتطلّبُ مجهودًا عضليًّا كبيرًا، والإدغامُ ليسَ كذلكَ؛ فأدغمُوا فِرارًا مِن ثقلِ التضعيف؛ لأنَّ اللسانَ ينبُو عن المثلين مدغمين معا مرة واحدة[5]، فيكونَ أخفَّ عليهم من أن يلفظ بالحرف مرتين، إذ يثقل "على اللسان أن يرفعَهُ ثُمَّ يُعيدُهُ في الحال إلى موضعه، وهذا شبيهٌ بمشي المُقيّد؛ لأنّهُ لا يُزايلُ موضعَهُ "[6].

ومنها الفكُّ، وذلكَ إذا تعذَّرَ النطقُ باللفظ للإدغام الذي فيه، نحو: شَدَدْتُ. وأمّا ما فُكَّ إدغامُه اضطرارًا، أو شُذوذًا، فلا يُقاسُ عليه، والإشاراتُ إليه في (لسان العرب) كثيرةٌ، تحتاجُ إلى فضلِ بَيَان.

ومنها الفصلُ أو الزيادةُ، أي الفصلُ بين الأمثال بزيادة حرف يدخلُ بينهُما، يعزلُهما بعضَهما عن بعضٍ فِرارًا من ثقلِ اجتماعِ الحروف المُتماثلة وتواليها، قالَ ابنُ منظورٍ: "وقد قالُوا: قَراديدُ، فأدخلُوا الياءَ كَراهيةَ التضعيف"[7]. وهو موضوعٌ يحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لكثرة الإشاراتِ إليه.

---

[1] ابن فارس: الصاحبي ص 333.

[2] نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الخمسين، الجزء الأول من 143 172.

[3] يفرُقُ بعضُ التصريفيّينَ بينَ نوعينِ من الإبدالِ؛ النوعِ الأوّلِ تُبدلُ فيهِ الحروفُ مِن غيرِها إبدالاً شائعًا أو شاذًا لغيرِ إدغام، وهذا النوعُ يكونُ في اثنين وعشرينَ حرفًا، وقيلِ يكونُ في الحروف جميعها، والنوعِ الثاني إبدالُ الإدغام، ويكونَ هذا النوعَ في جميعِ حروفِ المعجم. وبعضَهم لا يفرق بينَ النوعين، ويُناقشُهما معًا. ينظر الخلافُ في حروفِ البدلِ، وفي عدّتِها، وفي التراكيبِ التي جمعوها فيها: الأشموني: شرح الأشموني 585/2 . 590، والأزهري: شرح التصريح 466/2 . 467، وابن عصفور: المقرب 159/2، وأبو حيان: والنكت الحسان ص 249، والصبان: حاشية الصبان 279/4، وأنيس: من أسرار اللغة ص 71.

[4] وينظر في طرقِ الفرارِ من توالي الأمثالِ: السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.

[5] ابن جني: الخصائص 227/2.

[6] العكبري: اللباب 469/2.

[7] اللسان 351/3 (فرد). وينظر: 410/10 . 411 (حرك)، والسيوطي: الأشباه والنظائر 21/1، وعبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص 44.

ومنها الحذفُ، أي حذفُ أحد الأمثالِ، كظَلْتُ من ظَلَلْتُ، وحذفِ نونِ الإعرابِ في مثلِ لَتخرُجُنَّ ، وغيرِ ذلكَ. ولكنَّ الحذفَ عندَهم ليسَ سهلاً كالإبدالِ، ذلكَ أنَّ إبدالَ الحرفِ حرفًا آخرَ أسهلُ عليهم من حذفِه. وهو موضوعٌ أيضًا يحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لكثرةِ الإشاراتِ إليه في (لسانِ العربِ) وغيرِه.

ومنها الإبدالُ . موضوعُ هذا البحثِ .، أي إبدالُ أحدِ المثلينِ، أو الأمثالِ حرفًا آخرَ يقومُ مَقامَهُ. وتكادُ تتّفقُ عبارةُ اللغويّينَ في تحديدِ معنى البدلِ في اصطلاحهم . قالَ العُكبَريُّ: "معنى البدلِ إقامةُ حرفٍ مَقامَ حرفٍ آخرَ. والغرضُ منهُ التخفيفُ. وموضعُ البدلِ موضعُ المُبدلِ منهُ بخلافِ العِوَضِ، فإنّهُ في غيرِ موضعِ المُعوَّضِ منهُ "[8]. وقالَ الأزهريُّ: الإبدالُ " في الاصطلاحِ جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخرَ مُطلقًا. فخرجَ بقيدِ المكانِ العِوَضُ، فإنّه قد يكونُ في غيرِ مكانِ المُعوَّضِ منه كتاءِ عدةٍ وهمزةِ ابنٍ، وبقيدِ الإطلاقِ القلبُ، فإنّه مختصٌّ بحروفِ العلّةِ "[9].

وعبارةُ ابنِ منظورٍ في (لسانِ العربِ) عن هذه الظاهرةِ لم تكنْ واحدةً، بل كانتْ مُتعدّدةً مُختلفةً. ولكنَّ أكثرَ هذه العباراتِ استعمالاً ودورانًا عندَهُ عبارةُ البدلِ أو الإبدالِ[10]، تليها عبارةُ التحويلِ أو المُحوّلِ[11]، ثُمَّ عبارةُ القلبِ[12]، ثُمَّ الإخراجُ[13] والفكُّ[14]، والعِوضُ[15]، والتّليينُ[16]، والتخفيفُ[17]، أو نحوُ ذلكَ ممّا يُشتقُّ من هذه العباراتِ.

ولا يَعني هذا أنَّ ابنَ منظورٍ كانَ يَقتصرُ على واحدةٍ منها في أثناءِ مُناقشةِ الظّاهرةِ الواحدةِ، بلْ تَراهُ في أحيانٍ قَليلةٍ يَستعملُ عبارتينِ اثْنتينِ في آنٍ معًا كالقَلبِ والإبدالِ[18]، والإبدالِ والتخفيفِ[19]، كما لا يَعني أيضًا أنَّه ألزمَ نفسَهُ بذكرِ إحداها دائمًا، فقد كانَ يكتفي بمُماثلةِ الظّاهرةِ بنظائرِها، ممّا هو مَشهورٌ أنّه من هذا البابِ، من غيرِ أنْ يستعملَ أيَّ عبارةٍ من العباراتِ السّابقةِ[20]، بلْ كانَ في بَعضِ الأحيانِ يَستغني عَن المُماثلةِ بذكرِ الصّيغةِ فقطْ[21]، أو بذكرِ العِلّةِ التي أحالتِ اللفظَ إلى الصورةِ التي هُوَ عَليها[22]. ولا يخفى أنَّ اختلافَ العبارةِ وتنوُّعَها سببُه اختلافُ مصادرِ ابنِ منظورٍ في (اللسانِ).

ولا شكَّ أنَّ الإبدالَ في اصطلاحِهم أعمُّ من القلبِ[23] ومن غيرِه، كما أنَّه من أكثرِ العباراتِ دورانًا في (لسانِ العربِ) كما سلفَ، لذا اخْتَرنا هذهِ العبارةَ لتكونَ عُنوانًا للبحثِ، وإنْ كانَ غيرُها كالقلبِ والتحويلِ دالاً نافعًا في هذا السّياقِ.

---

[8] العكبري: اللباب 284/2.

[9] الأزهري: شرح التصريح 466/2.

[10] ينظر: اللسان **1**/344 (خبب)، و 350 (خرب)، و 366 (خنب، و 399 (ربب)، و 731 (لبب)، و **2**/40 (ستت)، و 58 (طست)، و 88 (متت)، و 114 (بثث)، و 129 (حثث)، و 131 (حثث)، و 262 (دجج)، و **3**/284 ((عدد)، و **4**/304 (ذرر)، و 358 (سرر)، و 450 (صرر)، و **6**/82 (دسس)، و 154 (غبس)، و **7**/87 (لصص)، و 375 (قرط)، و 434 (سغسغ)، و **9**/28 (حفف)، و **10**/491 (مكك)، و **11**/**6** (أبل)، و 405 (طلل)، و 418 (ظلل)، و 503 (غلل)، و **12**/26، و 28، و 33 (أمم)، و 159 (حمم)، و **13**/7 (أتن)، و 275 (ظنن)، و 294 (عنن)، و 512 (سنه)، و 550 (فهه)، و **14**/437 (شفي)، و **15**/25 (طني)، و 104 (عنا)، 246 (لذا)، و 249 (لعا).

[11] ينظر: اللسان **1**/401 (ربب)، و **2**/330 (عنج)، و **3**/246 (صدد)، و **4**/358 (سرر) , 401 (شرر)، و 452 (صرر)، و **5**/409 (مزز) و **6**/49 (حسس)، و **7**/73 (قصص)، و 208 (فضض) و 404 (مطط)، و **8**/320 (لعع)، و **9**/180 (شفف)، و **11**/127 (جمل)، و 405 (طلل)، و 629 (ملل)، و **12**/527 (كمم)، و **13**/272 (ظنن)، و 315 (غنن)، و **14**/455 (صدي)، و **15**/184 (قصا).

[12] ينظر: اللسان **1**/731 (لبب)، و **3**/507 (لذذ)، و **4**/292 (دنن)، و 321 (زرر) و 336 (زور)، و **7**/219 (قضض)، و **9**/105 (دفف)، و **10**/261 (عقق)، و **13**/273 (ظنن)، و 437 (همن)، و **14**/214، و 215 (حيا)، و 289 (ذلا)، 456، و 458 (صري)، و **15**/80 (عقا)، و 159 (فظا)، و 238 . 239 (لبي).

[13] اللسان 267/3 (ضود).

[14] اللسان 338/11 (سلل).

[15] ابن منظور: 166/13 (دون).

[16] اللسان 420/3 (ندد)، و 12/12 (أدم)، و 23/13 (أمن). قالَ ابنُ منظورٍ مُعلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ يَومَ التَّنادِ﴾ الآية 32 من سورة غافر: "ويكونُ التنادِ، بتخفيفِ الدالِ، من ندَّ، فلَيَّنُوا تشديدَ الدالِ، وجعلُوا إحدَى الدالينِ ياءً ... ". اللسان 420/3 (ندد).

[17] ينظر: اللسان 13/4 (أخر).

[18] ينظر: اللسان 294/13 (عنن).

[19] ينظر: اللسان 12/4 . 13 (أخر).

[20] ينظر: اللسان 377/5 (عزز)، و 52/15 (عزا)، و 284 (مطا).

[21] ينظر: اللسان 460/7 (لظظ).

[22] ينظر: اللسان 410/10 . 411 (حرك).

[23] ينظر: الاستراباذي: شرح الشافية 197/3، والأشموني: شرح الأشموني 585/2.

وقد عالجَ المحدثُونَ هذه الظاهرةَ تحتَ قانونٍ سمّوهُ قانونَ التّخالف[24]، أو المُخالفة[25] (Dissimlation)، أو المفارقة[26]، ويعنُونَ به أنْ "يُعمَدَ إلى صوتينِ مُتماثلينِ تَمامًا في كلمةٍ من الكلمات، فيُغيَّرُ أحدُهما إلى صوتٍ آخرَ يغلُبُ أنْ يكونَ من أصواتِ العلّة، أو من الأصواتِ المُتوسِّطة، أو المائعة ... وهيَ اللامُ والميمُ والنونُ والرّاءُ "[27]. وهو نفسُ المعنى الذي أرادَهُ ابنُ منظورٍ من عباراته السالفة.

وقد فَطِنَ القدماءُ إلى أنَّ الأصلَ في تغييرِ الحرفِ إلى حرفٍ آخرَ، أنْ يكونَ بينَ الحرفينِ مُماثلةٌ ومُشابهةٌ. قالَ المُبرِّدُ: "وإنَّما ينبغِي أنْ يَجرِيَ الحرفُ مَجرَى غيرِهِ إذا أشبهه في علّته "[28]. وقال ابن جني: "فأمّا قولُ تأبَّطَ شرًّا[29]:

كَأَنَّمَا خَتْخَتُوا حُصًّا قَوَادِمُهُ أَوْ أُمَّ خِشْفٍ بِذِي شثٍّ وَطُبَّاقِ

إنّه أردَ: حَتَّتُوا، فأُبدلَ من الثاءِ الوسطى حاءً، فمردودٌ عندَنا، وإنّما ذهبَ إلى هذا البغداديّونَ ... وسألتُ أبا عليٍّ عن فسادِه فقالَ: العلّةُ في فساده أنَّ أَصلَ القلبِ في الحروف، إنَّما هو فيمَا تَقاربَ منها، وذلكَ الدّالُ والطّاءُ والتّاءُ، والذّالُ والظّاءُ والثّاءُ، والهاءُ والهمزةُ، والميمُ والنونُ، وغيرُ ذلكَ ممّا تَدانتْ مَخارِجُهُ. فأمّا الحاءُ فبعيدةٌ من الثّاءِ، وَبينَهما تَفاوُتٌ يمنعُ من قلبِ إحدَاهما إلى أُختِها ... وإنَّما حَتْحَتَ أصلٌ رُباعيٌّ، وحَتَّتَ أصلٌ ثلاثيٌّ، وليسَ واحدٌ منهما من لفظِ صاحبِه، إلاّ أنَّ حَتْحَتَ من مُضاعَفِ الأربَعة، وحَتَّتَ من مُضاعَفِ الثلاثة، فلمّا تَضارَعا بالتضعيفِ الّذي فيهما اشْتَبَهَ على بعضِ الناسِ أَمرُهما "[30].

وقد عدَّ بعضُهم ظاهرةَ الإبدالِ أو المخالفةَ ـ كما سمّاها ـ من التطوّراتِ التي تعرضُ في بعضِ الأحيانِ للأصواتِ اللغوية، وأنَّ "هذا التطوّرَ هو إحدَى نتائجِ نظريّةِ السُّهولةِ التي نادى بِها كثيرٌ من المحدثينَ، والتي تُشيرُ إلى أنَّ الإنسانَ في نطقِهِ يميلُ إلى تلمُّسِ الأصواتِ السهلةِ التي لا تحتاجُ إلى إلى جهدٍ عضليٍّ، فيبدِّلُ مع الأيامِ بالأصواتِ الصعبةِ في لُغتِه نظائرَها السهلة "[31]. وجعلَه آخرونَ من التغييراتِ التركيبيّةِ التي تعتورُ أصواتَ اللغةِ "من جهةِ الصِّلاتِ التي تربطُ هذه الأصواتِ بعضَها ببعضٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وهيَ مشروطةٌ بتجمُّعٍ صوتيٍّ مُعيَّنٍ، وليستْ عامّةً في الصوتِ في كُلِّ ظروفِه وسياقاتِه اللفظيّة "[32].

ويرى برجشتراسرُ أنَّ المخالفةَ في العربيّة قياسًا إلى بعضِ اللغاتِ الساميّة، وبخاصةٍ الأكديةُ والآراميّةُ؛ من الظواهرِ النادرةِ فيها[33]. ولعلَّ الظواهرَ التي وقفَ عليها هذا البحثُ، وهي جزءٌ يسيرٌ من ظاهرةِ الإبدالِ في العربيّة، تدفعُ ندورةَ ذلكَ عنِ العربيّة، وتؤكّدَ عكسَ ذلكَ. ويُعزّزُ ذلكَ أيضًا أنَّ بعضَ المحدثينَ جعلَ كراهيةَ التضعيف، أو المخالفةَ، خصيصةً من خصائصِ اللهجةِ التميميّة. قالَ: "وأكبرُ الظنِّ أنَّ المُخالفةَ عندَ تميمٍ من خصائصِ اللهجةِ التميميّة، فهي تميلُ غالبًا إلى إدغامِ المثلينِ، فإذا تعذَّرَ عمَدتْ إلى المخالفةِ فقلَبت الثانيَ منها ياءً، أو إلى التخلُّصِ من أحدِ الصوتينِ، كما في الفعلِ يستحيي، فإنَّ التميميّينَ يقولُونَهُ بياءٍ واحدةٍ يستحي؛ كراهيةَ التضعيف "[34].

أما العللُ التي جعلتِ العربَ تُغيّرُ الصيغةَ إلى أُخرى، وَفْقَ ما جاءَ في (لسانِ العرب)، فعديدةٌ مُتنوّعةٌ.

منها أنَّ في إبدالِ الصوتِ صوتًا آخرَ ضربًا من التّوسُّعِ[35] في صيغِ العربيّةِ وأبنيَتِها، إذْ يُعدُّ نوعًا من توليدِ الصيغِ والعباراتِ، ممّا يُثري العربيّةَ ويُنوِّعُ في أساليبِها، وطرائقِ اشتقاقاتِها.

ومنها الفرقُ بينَ بناءٍ وآخر، كالتغييرِ الّذي أصابَ بناءَ فعّال، كدينارٍ من دنّار؛ للفرقِ بينَ فعَّالٍ اسمًا ومصدراً[36]، والتغييرِ الذي أصابَ فَعّلَ فصيّرَها فَعْلَلَ، كخَبْخَبَ من خَبَّبَ، وسَغْسَغَ من سَغّغَ؛ للفرقِ بينَ فَعْلَلَ وفَعّلَ[37]. ويلحقُ الإبدالُ فَعّلَ كثيراً، لا للفرقِ بينَهُ وبينَ فعْلَلَ، وإنّما للتخفيفِ كراهيةً لتوالي الأمثالِ، فيُبدلُ من المثلِ الثالثِ ياءٌ، كرَبّاهُ تربيةً، ولبّى، ونحوِ ذلكَ[38].

---

[24] برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 33.

[25] أنيس: الأصوات اللغوية ص 210.

[26] فندريس: اللغة ص 91.

[27] عبد التواب: التغيّرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص 163 ـ 164، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص 37.

[28] المبرد: المقتضب 270/1.

[29] البيت من البسيط، وهو لتأبّطَ شرًّا في المفضليات للضبي ص 28، وسر صناعة الإعراب لابن جني 197/1.

[30] ابن جني: سر صناعة الإعراب 197/1. وينظر: الخصائص 55/2.

[31] أنيس: الأصوات اللغوية ص 211.

[32] عبد التواب: التغيّرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص 149. وينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص 17.

[33] برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 35.

[34] المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص 117. وينظر: غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص 229.

[35] اللسان 215/14 (حيا).

[36] اللسان 366/1 (خنب)، و 292/4 (دنر). وينظر: الاستراباذي: شرح الشافية 211/3.

[37] اللسان 344/1 (خبب)، و 434/8 (سغسغ)، و 550/13 (هنه).

[38] اللسان 401/1 (ربب)، و 731 (لبب)، و 239/15 (لبي).

ومنهـا التضـعيفُ[39]، أو أَجْـلُ التضـعيف[40]، أو كثـرةُ التضـعيف[41]، أو كَراهيـةُ التضـعيف[42] أو المثلـين[43] أو الأمثـال[44]، أو الاستثقالُ[45]، أو استثقالُ التضعيف[46]، أو ثقلُ الحرفِ نفسِه إضافةً إلى ثِقَلِ التضعيف[47]، أو استثقالُ الأمثال[48]، أو توالي الأمثال[49]، أو كثرتُها[50]، أو اجتماعُها[51]، أو التخفيفُ[52]. ولا يخفى أنَّ جميعَ هذه الألفاظ يدورُ في فَلَكٍ واحد، هو أنَّ التضعيفَ ثقيلٌ في كلامهم مُستكرهٌ.

وقد لا يكونُ وراءَ هذا الإبدالِ أيُّ علّة. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ الياءَ الثانيةَ في الحَيَيَان قُلبتْ واوًا فصارت الحيَوَانَ لغيرِ علّة، على الرغمِ من أنَّ الواوَ أثقلُ من الياء[53]. وكونُ الواوِ أثقلَ من الياءِ قد يكونُ الدافعَ الذي دفعَ أبا عليٍّ الفارسيَّ ليذهبَ إلى أنَّ الياءَ في الحَيَيان قُلبتْ واوًا لغيرِ علّة، وذلكَ لأنَّ الهدفَ الأبرزَ عندَهم من هذا الإبدالُ هو الخفةُ، وذلكَ غيرُ مُتحقّقٍ في إبدالِ الياءِ واوًا في الحيوان.

وكانَ ابنُ منظورٍ في كثيرٍ من الأحيانِ يسكتُ عنِ ذكرِ العلّةِ التي أحالَت الصيغةَ إلى صيغةٍ أخرى، ويقنَعُ بالإشارةِ إلى اللفظِ الّذي أصابهُ التغييرُ فقط[54].

ومهما يكنْ من أمرٍ فمن الأهدافِ البارزةِ التي تسعى العربُ إلى تحقيقِها من إبدالِ المُضاعَف تخفيفُ النطقِ باختلافِ الحرفين[55]؛ وذلكَ لأنَّ الجمعَ بينَ الأمثالِ[56] في اللغةِ مُظهَرةً من غيرِ إدغامٍ ثقيلٌ عليهم، مكروهٌ عندَهم؛ لذلكَ تراهُم يعمدُونَ إلى إبدالِ بعضِها إلى حروفٍ أُخَرَ، ليخفَّ اللفظُ عليهم، فيَيْسَرَ النّطقُ؛ لأنَّ اختلافَ الحروفِ أَخفُّ عليهم من تماثُلِها. قالَ سيبويه: "اعلمْ أنَّ التضعيفَ يَثْقُلُ على ألسنتِهم، وأنَّ اختلافَ الحروفِ أخفُّ عَليهم من أنْ يكونَ من موضعٍ واحد. ألا ترى أنَّهم لم يَجيئُوا بشيءٍ من الثلاثة على مثالِ الخمسة، نحو: ضَرَبَّب، ولمْ يجئْ فَعَلَّلٌ، ولا فَعُلَّلٌ إلاّ قليلاً، ولم يَبْنُهُنَّ على فُعَالَلَ كراهيةَ التضعيف؛ وذلك لأنَّه يثقلُ عليهم أنْ يَستعْمِلُوا ألسنَتَهم من موضعٍ واحدٍ، ثُمَّ يَعُودُوا لهُ "[57].

ووجهُ ثِقَلِ الجمعِ بينَ الأمثالِ من غيرِ إدغامٍ . وَفْقَ رؤيةِ سيبويه . يكمنُ في النُّطق، ذلكَ أنَّ النطقَ بالأمثالِ يتطلّبُ مجهودًا عضليًّا كبيرًا، فتعمدُ العربُ إلى إبدالِ أحدِها إلى حرفٍ آخرَ، فيكونُ النطقُ بالحرفِ مُبدلاً أخفَّ عليهم من أنْ يُلفظَ بالحرفِ مرّتين. وقولُ سيبويه:

---

[39] اللسان 264/15 (لذا).

[40] اللسان 399/1 (ربب)، و 731 (لبب).

[41] اللسان 304/4 (ذرر).

[42] اللسان 350/1 (خرب)، و 88/2 (متت)، و 351/3 (قرد)، و 82/6 (دسس)، و 105/9 (دفف)، و 491/10 (مكك).

[43] اللسان 284/3 (عدد).

[44] اللسان 249/15 (لعا).

[45] اللسان 58/2 (طست)، و 238/15 . 239 (لبي)

[46] اللسان 262/2 (دبج)، و 159/12 (حمم)،

[47] اللسان 159/12 (حمم). وتفاضُلُ الحروفِ من حيثُ الثقلُ أمرٌ معروفٌ غيرُ مَنكورٍ.

[48] اللسان 731/1 (لبب).

[49] اللسان 358/4 (سرر)، و 80/15 (عقا).

[50] اللسان 7/13 (أنن)، و 273 (ظنن)، و 294 (عنن)، و 502 (سنه)، و 289/14(ذلا).

[51] اللسان 219/7 (قضض)، و 261/10 (عقق)، و418/11 (ظلل)، و 458/14 (صري).

[52] اللسان 114/2 (بثث). ويرى ابنُ جنّي أنَّه لمّا كانَ الغرضُ من إبدالِ الحرفِ بحرفٍ هو التخفيفَ، كانَ ذلكَ كأنّهُ ضربٌ من التطاوُلِ على الإدغامِ؛ ذلكَ لأنَّ الإدغامَ تخفيفٌ. ينظر: الخصائص 229/2.

[53] اللسان 215/14 (حيا)، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.

[54] ينظر: اللسان **1**/401 (ربب)، **و 2**/40 (ستت)، و 131 (حثث)، و330 (عنج)، و 507 (لذذ)، **و 4**/321 (زرر)، و 336 (زور)، و 358 (سرر) , 401 (شرر)، و 450، و 452 (صرر)، **و 5**/377 (عززز)، و 409 (مززز) **و 6**/49 (حسس)، و 154 (عبس)، **و 7**/73 (قصص)، و 208 (فضض) و 404 (مطط)، **و 8**/320 (لعع)، **و 9**/28 (جفف)، و180 (شفف)، **و 11**/6 (أبل)، و 127 (جمل)، و 338 (سلل)، و 405 (طلل)، و 503 (غلل)، و 629 (ملل)، و 717 (وأل)، **و 12**/527 (كمم)، **و 13**/272 (ظنن)، و 275 (طنن)، و 315 (غنن)، **و 14**/437 (شفي)، و 455، و 456 (صدي)، **و 15**/25 (طني)، و 53 (عزا)، و 104 (عثا)، و 159 (فظا)، و 184 (قصا)، و 284 (مطا).

[55] اللسان 215/14 (حيا).

[56] ينظر في أحكامِ اجتماعِ الأمثالِ: الاستراباذي: شرح الشافية 238/3 . 246.

[57] سيبويه: الكتاب 417/4. وينظر: المبرد: المقتضب 246/1، والاستراباذي: شرح الشافية 238/3 . 239.

"وذلكَ لأنَّه يَثقُلُ عليهِم أنْ يَستعْملُوا ألسنَتَهم مِن موضعٍ واحدٍ، ثُمَّ يَعُودُوا لهُ "؛ أصلٌ لآراءِ كثيرينَ من المحدثينَ، منهم فندريسُ[58]، وإبراهيم أنيس[59]، ورمضان عبد التوّاب[60].

وذهبَ المستشرقُ برجشتراسرُ إلى أنَّ العلّةَ في التخالف: "نفسيّةٌ محضةٌ، نظيرُهُ الخطأُ في النُّطقِ، فإنّا نرى أنَّ النّاسَ كثيراً ما يُخطئونَ في النُّطقِ، ويَلفظُونَ بشيءٍ غيرِ الّذي أرادُوهُ، وأكثرُ ما يكونُ هذا إذا تتابعَتْ حروفٌ شبيهةٌ بعضُها ببعضٍ؛ لأنَّ النفسَ يُوجدُ بها . قبلَ النطق بكلمة . تصوّراتُ الحركاتِ اللازمة على ترتيبها، ويصعُبُ عليهَا إعادةُ تصوُّرٍ بعينه، بعدَ حصوله بمُدّةٍ قصيرةٍ، ومن هُنا ينشأُ الخطأُ، إذا أسرعَ الإنسانُ في نُطقِ جملةٍ مُحتويةٍ على كلماتٍ، تتكرّرُ وتتّابعُ فيها حروفٌ متشابهةٌ. وكثيراً ما يتسامرُ الصّبيانُ بالتّسابُقِ إلى نُطقِ أمثالِ هذه الجملِ بسرعةٍ، وبدونِ خطأٍ "[61]. وذلك مثل: "خيط حرير على حيط خليل "، ومثل: خميس خبز خمس خبزات "!

وليسَ التضعيفُ بمكروهٍ عندَهم مُطلقًا، فقد جمعُوا بينَ ثلاثةِ أمثالٍ مُصَحّحة، نحو: تصَبَّبْتُ عَرَقًا، وبينَ أربعةٍ نحو: رَدَدَّدٌ على مثالِ فَرزدقٍ، بل جمعُوا أيضًا بينَ أربعِ ياءاتٍ، نحو: عَدِيِّيٌّ في النسبةِ إلى عَدِيٍّ[62]، وكرِهُوا الثلاثَ في نحوِ حَنيفيٍّ، والأربعَ وبينَها حرفٌ، فحذفُوا الثانيةَ منها، كقولِهم في النسبةِ إلى أُسَيِّدٍ: أُسَيْدِيٌّ، وفوقَ هذا كلِّهِ نراهمْ قد جمعُوا بينَ ياءاتٍ خمسٍ، مفصولاً بينَها بالحرفِ، كقولِهم في النسبةِ إلى مُهَيْيِمٍ: مُهَيْيِمِيٌّ[63]، كما أنّهم، في بعضِ اللهجاتِ، وهي المسمّاةُ بالعجعجةِ، أبدلُوا بالمضاعفَ مُضاعفًا آخرَ، كقولِهم في عليٍّ: علِجٌّ، وفي الأيِّل: الأجَّلُ[64]، وأبدلُوا من حرفِ العلةِ المحذوفِ تخفيفا تشديد ما قبله،كقولِهم في أبٍ وأخٍ: أبٌّ، وأخٌّ[65].

ولجأَت العربُ إلى إبدالِ المُضاعفِ كلّما تعذَّرَ الإدغامُ. ومِن أبرزِ مواضعِ ذلكَ الثلاثيُّ المزيدُ فيه، يجتمعُ فيه مثلان، ولا يمكنُ الإدغامُ لسكونِ الثاني، نحو: أمَلَلْتُ، أو الثلاثيُّ المزيدُ فيه، يجتمعُ فيه ثلاثةُ أمثالٍ، الأوّلُ مدغمٌ في الثاني، فلا يمكنُ الإدغامُ في الثالث، نحو: قَصَّيتُ. وفي مثلِ هذينِ النوعينِ ليسَ هناكَ من طريقٍ إلى الإدغامِ، فيفرُّونَ إلى قلبِ الثاني حرفًا آخرَ. وأمّا إذا كانَ الثلاثيُّ مجرَّدًا، فلا يُقلبُ الثاني، نحوَ مَدَدْتُ.

ومنها أيضًا أنْ يقعَ المثلانُ في أولِ الكلمة، فيُكرَهُ ذلكَ، ولا يُمكنُ الإدغامُ لتخفيفِ التضعيف؛ لأنَّ المثلَ الأوّلَ متحرّكٌ، والمُدغمُ الأوَّلُ يجبُ أنْ يكونَ ساكنًا، وذلكَ ممتنعٌ فيه، نحو: وَواصلُ جمعُ واصلة، فتصيرُ أواصلَ.

ولحِرْصِهم على تَخفيفِ المُضاعَفِ كَراهيةً للتّضعيف دفعَهم أحيانًا إلى المُبالغة في ذلكَ حتّى في الصوتينِ المُدغَمين، كقولِهم في أمَّا وإمّا: إيمَا وإيما، وكقولِهم في لا وربِّكَ: لا ورَيْبِكَ، وقولِهم في اتّصلَ: ايتَصلَ، وأشباه ذلكَ ممّا أُدغمَ أصلاً للتخفيف.

وليسَ الإبدالُ في المُضاعفِ مخصوصًا بالأمثالِ تَتوالى، بل يقعُ أيضًا في غيرِ المُتواليةِ إنْ كانَ حاجزٌ حجزَ بينَها[66]،كما أنّه ليسَ مخصوصًا بالمثلِ الأوّلِ دونَ الثاني، أو بالثالثِ دونَ الأوسطِ مثلاً، وإنّما يُصيبُها جميعًا، فيقعُ في ألفاظٍ على المثالِ الأوّلِ كدينارٍ من دنّارٍ، وفي أخرى على الثاني كأَمليتُ من أمللتُ، وفي ثالثةٍ على الأوسطِ كحَتْحَتُوا من حَتُّوا، وفي رابعةٍ على الثالثِ كتظنَّيْتُ من تَظَنَّنتُ.

ويُستدلُّ على إبدالِ المُضاعَفِ بأمورٍ يُعرفُ بها أصلُ اللفظِ، منها كثرةُ الاستعمال[67]، والجمعُ والتصغيرُ[68]، وبعضُ تصاريفِ الكلمة، وأمّا إذا لم يَتغيّرْ تصريفُ الكلمةِ وَفقَ أحدِ الأمورِ السابقة ، فإنَّ بعضَ اللغويّينَ رَكَنَ إلى مثلِ ذلكَ لنفْيِ أنْ تكونَ الصيغةُ من بابِ إبدالِ التضعيف، إذ لو كانتْ كذلكَ لعادَ الحرفُ المُبدلُ إلى أصلِه، فثبتَ بذلكَ عندَهم أنَّ الصيغتينِ مختلفتان، وليسَ بناؤُهما واحدًا[69].

وبعضُ ما أصابَهُ الإبدالُ مُختلفٌ فيه، نصَّ على ذلكَ ابنُ منظورٍ كثيراً. فهو من بابِ إبدالِ المُضاعَفِ عندَ بعضِهم، وإحدَى الصيغتينِ أصلٌ للأُخرى وفرعٌ عليها، وأصلُ اللفظينِ واحدٌ، وعندَ آخرينَ ليسَ منهُ، والصيغتانِ أصلانِ مُستقلانِ، أحدُهما ثلاثيٌّ والآخرُ رباعيٌّ،

---

[58] فندريس: اللغة ص 94.

[59] أنيس: الأصوات اللغوية ص 211.

[60] عبد التواب: التغيّرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص 168، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص41.

[61] برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 34.

[62] ينظر: الاستراباذي: شرح الشافية 20/2، والعكبري: اللباب 150/2 . 151، وابن ولاد: الانتصار لسيبويه ص 227.

[63] ينظر: سيبويه: الكتاب 371/3، وابن جنّي: الخصائص 232/2، 233، والعكبري: اللباب 149/2 . 150، وابن يعيش: شرح المفصل 147/5. ومُهَيْيِمِيٌّ من هوّمَ يُهَوِّمُ إذا نامَ.

[64] الأشموني: شرح الأشموني 587/2. وينظر: المبرد: المقتضب 65/1، وجاءَ في (اللسان 33/11 (أول): الأيِّل: ذكر الوعول. وينظر 40 (أيل). ولم يُشر ابنُ منظورٍ إلى هذا الإبدالِ في هذه اللفظة. وينظر في العجعجة: عبد التواب: فصول في فقه اللغة ص 133.

[65] ينظر: السلسيلي: شفاء العليل 1111/3.

[66] ينظر: اللسان 140/3 (حدد)، و 115/14 (حيا)، والفارسي: المسائل العضديات ص 158.

[67] ابن عصفور: الممتع في التصريف 389/1.

[68] ينظر: الفراهيدي: العين 50/1. وينظر في كيفيّةِ معرفةِ الإبدالِ مطلقًا: الأشموني: شرح الأشموني 590/2.

[69] اللسان 284/3 (عدد).

مثل: حَثْحَثَ، وصَرْصَرَ، وبَثْبَثَ، وكَبْكَبَ، فهذه الألفاظُ وما شابَهَها الأصلُ فيها عندَ بعضِهم حَثَّثَ وصَرَّرَ وبَثَّثَ وكَبَّبَ على وزنِ فعَّلَ، ثُمَّ أُبدِلَ فيها المثلُ الأوسطُ حرفًا يُماثلُ الفاءَ؛ للفرقِ بينَ فَعَّلَ وفَعْلَلَ، وعندَ آخرينَ لا إبدالَ فيها، والصيغتانِ من بناءينِ مختلفينِ[70]. وقالَ ابنُ منظورٍ في أصلِ الحيوان: "وأصلُه حَيَيَانٌ، فقُلبتِ الياءُ، التي هيَ لامٌ واوًا، استكراهًا لتوالي الياءينِ ... . هذا مذهبُ الخليلِ وسيبويه. وذهبُ أبو عثمانٍ المازنيُّ إلى أنّ الحيَوانَ غيرُ مُبدلِ الواوُ، وأنَّ الواوَ فيه أصلٌ "[71].

بل إنَّ ابنَ منظورٍ كانَ يعُدُّ في كثيرٍ الأحيانِ بعضَ الصيغِ أثرًا من آثارِ اختلافِ اللغاتِ، كانَ يُسمي أصحابَها أحيانًا[72]، ويَسكُتُ عن ذلكَ أحيانًا أُخرى[73].

والألفاظُ التي عرضَ فيها الإبدالُ يُمكنُ لنا أنْ نُقسِّمَها من حيثُ الاستعمالُ ثلاثةَ أقسامٍ، على خلافٍ بينَ اللغويّينَ في ذلكَ.

القسمُ الأوّلُ ما كانَ الإبدالُ فيه واجبًا، بمعنَى أنَّ العربَ لم تستعملْهُ في كلامها إلاَّ مُبدلاً. من ذلكَ ما اجتمعَ في صدرِه واوان، وكانت الثانيةُ منهما مُتأصّلةَ الواويّة، كالأواقي والأواصلِ جمع واقيةٍ وواصلةٍ ، ومنه كلُّ صيغةٍ اجتمعتْ فيها همزتان، الأولى مُتحرّكةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، ومن الإبدالِ اللازمِ . على رأيٍ . بعضُ تَفَعّلَ ممّا أُبدلَ فيه ثالثُ الأمثالِ ياءً. والأوّلُ والثاني قياسانِ باتّفاقِ أهلِ اللغة.

والقسمُ الثاني ما كانَ الإبدالُ فيهِ جائزًا، بمعنى أنَّ استعمالَهُ مُبدلاً وغيرَ مُبدلٍ عربيٌّ كثيرٌ، كالمضاعفِ الذي اجتمعتْ فيه ثلاثةُ أمثالٍ صحاحٍ، نحو: أمليتُ، وتقصيتُ، وتفضيتُ، وتسريتُ على رأيِ الجمهورِ، كسيبويه، وابنِ جني الذي ذهب إلى أنَّ تغييرَه لم يكنْ واجبًا، بل جميعُهُ لو شئتَ لصحّحتَهُ[74]. وهذا القسمُ إبدالُهُ شاذٌّ[75]، لا يُقاسُ عليه، وتغييرُهُ إنّما كانَ استحسانًا[76]، وأنَّ هذا التغييرَ ليسَ موجبًا لتغييرِ كُلِّ ما اجتمعتْ فيه أمثالٌ[77]. وقالَ ابنُ يعيشَ: "قد أُبدلتِ الياءُ من حروفٍ صالحةٍ على سبيلِ الشذوذِ، ولا يُقاسُ عليه[78].

والقسمُ الثالثُ أبدلَ إبدالاً شاذًّا، بمعنى أنَّ استعمالَهُ مُبدلاً قليلٌ نادرٌ، والأصلُ أنْ يُستعملَ غيرَ مُبدلٍ، كقولهم: لا ورَبْيكَ، وأيما، وإيما. وهذا القسمَ أيضًا لا يُقاسُ عليه.

وأشارَ ابنُ منظورٍ إلى أنَّ الإبدالَ في بعضِ الأحيانِ يُؤثّرُ في بناءِ الصيغةِ، ويُغيِّرُهُ من بناءٍ إلى آخرَ، لكنّهُ في الوقتِ نفسِه أشارَ إلى إمكانيةِ الإبدالِ دونَ تغييرٍ، أو إمكانيةِ أنْ تكونَ الكلمتانِ لغتينِ، فلا إبدالَ ولا تغييرَ. قالَ: "واللَّصْتُ: لُغةٌ في اللِّصِّ، أبدلُوا من صادِه تاءً، وغَيَّرُوا بناءِ الكلمةِ لما حدثَ فيها من البدلِ. وقيلَ: هيَ لغةٌ ... وقد قيلَ فيه: لصتٌ فكسرُوا اللامَ فيه مَعَ البدلِ "[79].

وقد راعَى ابنُ منظورٍ في كثيرٍ من الأحيانِ هذا الإبدالَ في بناءِ المعجمِ، فنجدُ بعضَ الموادِّ مذكورًا في بابينِ نحو: اللصتِ في (لصت ـ لصص)، والطَّستِ في (طست ـ طسس)، والتّظنّي في (ظنن ـ ظني)، والزيرِ في (زرر ـ زور)، ولبّيتُ في (لبب ـ لبي)، وربّاهُ في (ربب ـ ربا)، وتسرّيتُ في (سرر ـ سري)، وتصدية في (صدد ـ صدي)، وغيرِ ذلكَ ممّا كشفَ عنهُ البحثُ، وأشارَ إلى وُرودِه في بابينِ مختلفينِ. بل إنَّ بعضَ الموادِّ نجدُه في ثلاثةِ أبوابٍ كـ (الدُّرِّيَّة) التي نُوقشتْ في (ذرأ ـ ذرر ـ ذرا)، وكـ (تمّى) في (متت ـ متا ـ مطا).

ولعلَّ في ذلكَ بعضَ دَلالةٍ يُستدلّ بها على أنَّ حملَ الصيغتينِ، ممّا هو مذكورٌ في موضعينِ أو أكثرَ، بل حملَ مُجملِ الصيغِ التي كانَ فيها إبدالَ أحدِ المثلينِ إلى حرفٍ آخرَ، على أنّهما صيغتانِ مُختلفتانِ، وأنّهما لغتانِ شاعتا في زمانٍ واحدٍ، وليستْ إحداهما أصلا والأُخرى فرعًا، وأنّهما من قَبيلِ التّرادفِ؛ أولى من حَملِهما على الإبدالِ المتعمّدِ، المحكومِ بوجودِ علاقةٍ من نوعٍ ما بينَ الحرفينِ المبدلِ والمُبدلِ منهُ. وهذا ما أشارَ إليه أبو الطيبِ اللغويُّ، قال: "ليس المرادُ بالإبدالِ أنَّ العربَ تتعمّدُ تعويضَ حرفٍ من حرفٍ، وإنما هي لُغاتٌ مُختلفةٌ، لمَعانٍ مُتّفقةٍ يتقاربُ اللفظانِ في لُغتينِ لمَعنًى واحدٍ، حتّى لا يَختلفانِ إلاّ في حرفٍ واحدٍ، والدليلُ على ذلكَ أنَّ قبيلةً واحدةً لا تتكلّمُ بكلمةٍ طورًا مهموزةً، وطورًا غيرَ مهموزةٍ، ولا بالصّادِ مرّةً وبالسينِ أُخرى ... إنّما يقولُ هذا قومٌ، وذاكَ آخرونَ "[80].

---

[70] ينظر مثلاً: اللسان 129/2، و 131 (حثث)، وابن جني: سر صناعة الإعراب 197/1، والخصائص 55/2، والتبريزي: شرح المفضليات 21/1، والبطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ص 334.

[71] اللسان 214/14 . 215 (حيا).

[72] اللسان 58/2 (طست)، و 84 (لصت)، و 87/7 (لصص)، و 442/8 (صوغ)، و 630/11 (ملل).

[73] اللسان 321/4 (زرر)، و 3/7 (أحص)، و 285/14 (ذرا)، و 106/15 (عنا).

[74] وابن جني: الخصائص 54/2.

[75] سيبويه: الكتاب 424/4.

[76] الاستحسانُ نوعٌ من أنواعِ الاستدلالِ، وفيه ضربٌ من التّوسُّعِ. للمزيد في معرفةِ مفهومِ الاستحسانِ، ومواقفِ العلماءِ منه ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص 180.

[77] ابن جني: الخصائص 233/2.

[78] ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.

[79] اللسان 87/7 (لصص).

[80] أبو الطيب اللغوي: الإبدال 174/1 وما بعدها. وينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 460/1.

والحروفُ التي تُبدَلُ إذا تكرّرتْ، ذكَرَ العُكْبَرِيُّ أنّها جميعُ الحروفِ[81]، واستثنى الأُشمونيُّ الألفَ[82]، وهو مدفوعٌ بنحو: مهما، إذ الأصلُ فيها عندَ الخليلِ ماما، ثمَّ أبدلُوا الألفَ الأولى هاءً كَرهاً للتكريرِ[83].

وأكثرُ إبدالِ المُضاعفِ يكونُ إلى الياءِ، وهو ـ كما ذكرنَا ـ إبدالٌ شاذٌّ، لا يُقاسُ عليه، قالَ ابنُ يعيشَ: "قد أُبدلتِ الياءُ من حروفٍ صالحةٍ على سبيلِ الشذوذِ، ولا يُقاسُ عليه[84]، وكذلكَ نصَّ ابنُ الحاجبِ على أنَّ هذا الإبدالَ على غيرِ قياسٍ، لكنّهُ ذكرَ أنّه كثيرٌ في المُضاعَفِ في صيغتي فعلتُ وتفعّلتُ، وما كانَ راجعًا إليهما كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ[85].

والألفاظُ التي أُبدلَ من مُضاعَفِها قسمانِ: قسمٌ أبدِلَ فيهِ المضاعفُ حرفًا صحيحًا، وآخرُ مُعتلاً.

القسمُ الأوّلُ ـ إبدالُ المُضاعفِ حرفًا صحيحًا:

يكونُ هذا الإبدالُ في المثلينِ يجتمعانِ، أو ثلاثةِ الأمثالِ تجتمعُ، فيُبدلُ من أحدِها حرفٌ صحيحٌ.

أوّلا: الإبدالُ من المثلينِ: وقد يُبدلُ من المثلِ الأولِ ، أو من المثلِ الثاني .

1 ـ إبدالُ أوّلِ المثلينِ:

من ذلكَ أَواصلُ، الأصلُ فيهِ وَواصِلُ، جمعُ واصِلٍ علمًا، أو واصلةٍ، فأُبدلَ من الواوِ الأولى همزةٌ؛ كَراهةً لاجتماعِ المثلينِ؛ الواوينِ في أوّلِ الكلمةِ[86]. ومثلُه الأواقي، الأصلُ فيهِ الوواقي، جمعُ واقيةٍ[87]. ويذكرُ الصرفيُّونَ أنَّ هذا البدلَ واجبٌ إذا اجتمعَ واوانِ في أوّلِ الكلمةِ، وكانتِ الثانيةُ منهما مُتأصّلةَ الواويّةِ[88]، فإنْ كانتِ الثانيةُ غيرَ أصليّةٍ، مدَّةَ فُوعِلَ، فالبدلُ غيرُ لازمٍ، بل جائزٌ، كما لو بنيتَ من الفعلِ (واعدَ) فعلاً مبنيًّا للمجهولِ، فتقولَ: أُوعِدَ وَوُوعِدَ[89]، فلم تُقلبْ في وُوعِدَ؛ لأنَّ الواوَ الثانيةَ بدلٌ من ألفِ واعدَ، فلمّا لم تلزمْ لمْ يُعتدَّ بها.

ومن ذلك أيضا الأوَّلُ، الأصلُ فيهِ وَوّلٌ على فَوْعَلٍ، فأُبدلتِ الواوُ الأولى همزةً؛ كراهيةَ التضعيفِ. ومن ذلكَ الأولى، الأصلُ فيها وُولى؛ لأنّها تأنيثُ الأوّلِ، فأبدلتِ الواوُ الأولى همزةً، وكذلكَ إذا كانَ الأصلُ فيهِ أَوْلَ، عندَ مَن ذهبَ إلى أنَّ تأسيسَهُ من (أول)، فقد أُبدلتْ إحدى الهمزتينِ واوا، كراهيةَ التضعيفِ أيضًا، وأدغمتْ في الواوِ[90] .

ولا ريبَ أنَّ إبدالَ الواوِ همزةً ينطلقُ من ظاهرةٍ صوتيّةٍ تجنحُ إلى الخفّةِ، هروبًا من ثقلِ اللفظِ بسببِ اجتماعِ حرفينِ متشابهينِ في بدءِ الكلمةِ، هما الواوانِ، وذلكَ لأنَّ الواوَ من أثقلِ الحروفِ؛ لكونِها مُقدّرةً بضمّتينِ، "فالواوانِ في تقديرِ أربعِ ضماتٍ، ثُمَّ هما من جنسٍ واحدٍ، والنطقَ بالحرفِ بعدَ حرفٍ مثلِه شاقٌّ على اللسانِ، حتّى أوجبَ ذلكَ الإدغامَ إذا أمكنَ، وهُنا لا يُمكنُ؛ لأنَّ المُدغمَ الأوّلَ يجبُ أنْ يكونَ ساكنًا، والأوّلُ لا يُمكنُ إسكانُهُ، فعندَ ذلكَ هُرِبَ إلى حرفٍ آخرَ، وهوَ الهمزةُ "؛ لكونِها نظيرةَ الواوِ في المخرجِ، فالهمزةُ مخرجُها مِن أقصى الحلقِ، والواوُ من آخرِ الفَمِ، فهيَ مُحاذيةٌ لها[91]. وقالَ السيوطيُّ: "فعدلُوا إلى الهمزةِ، إذْ هيَ أقربُ إلى الألفِ؛ لكونِهما مِن مخرجٍ واحدٍ، مَعَ أنَّ الهمزةَ تقلبُ في التسهيلِ واوًا وياءً، فقد شاركتْ حُروفَ اللينِ "[92]. وينضافُ إلى ذلكَ أنَّ الواوَ معرضةٌ لدخولِ واوِ العطفِ أو واوِ القسمِ عليها، فتجتمعُ ثلاثُ واواتٍ، وهذا يزيدُ في الثّقلِ.

---

[81] العكبري: اللباب 314/2.

[82] الأشموني: شرح الأشموني 585/2.

[83] ينظر: الفراهيدي: العين 358/3 (مه)، واللسان 474/15 (ما) الفارسي: المسائل العضديات ص 51، والعكبري: اللباب 346/2.

[84] ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.

[85] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.

[86] اللسان 730/11 (وصل). ولهذا السببِ ندرَ تكرارُ المثلينِ على التجاوُرِ بينَ الفاءِ والعينِ في الأسماءِ، نحو: **دَدَنٍ** وهو اللعبُ، و**بَبَرٍ** وهو نوعٌ من السّباعِ يشبهُ النّمِرَ، و**يَيَنٍ** وهو اسمُ موضعٍ. وعلى العمومِ هي ستّةُ أسماءٍ كما ذكرَ الحلواني في (الواضح في النحو والصرف قسم الصرف ص 205). وأمّا في الأفعالِ فلم يقعْ مثلُ هذا التّجاورِ بينَ الفاءِ والعينِ. ينظر: الفارسي: المسائل الحلبيات ص 135.

[87] اللسان 410/15 (وقي).

[88] ينظر: المبرد 63/1، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 274، و 482، وأبو حيان: النكت الحسان ص 256، والسلسيلي: شفاء العليل 1082/3. وابن هشام: أوضح المسالك 319/3.

[89] ينظر: المبرد 95/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 394/2، وأبو حيان: النكت الحسان ص 255، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 121، وابن عصفور: المقرب 162/2، والأشموني: شرح الأشموني 601/2، والحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم الصرف "ص 205 . 206. وقد منعهُ بعضُهم. ينظر: السيوطي: همع الهوامع 25/6،

[90] اللسان 717/11 (وأل). ومنهم مَن يرى أنَّ تأسيسَه من (وول)، والهمزة فيه هي همزةُ أفعلَ، وأُدغمت الواوانِ مَعًا. ومنهم مَن ذهبَ إلى أنّه من (وأل) وأنَّ الأصل (أوأل)، فقلبت الهمزةُ واوًا وأدغمت. وعلى هذين المذهبينِ فاللفظُ ليسَ من هذا البابِ. ولم يذكر ابنُ منظورٍ هذا اللفظَ إلا في (وأل). وينظر: العكبري: اللباب ص 295، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 484.

[91] العكبري: اللباب 291/2 ، و 295 . 296.

[92] السيوطي: همع العوامع 257/6.

ومن ذلكَ أُتْرُنْجٌ، ورُنْزٌ، وحَنْظٌ، والأصلُ في ذلكَ أُتْرُجٌّ، ورُزٌّ وحظٌّ، فأُبدلَ من المثلِ الأوّلِ نونًا، استكراهًا للتشديد. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ من العربِ مَن يقولُ: حَنْظٌ، وليسَ ذلكَ بمقصودٍ، إنّما هو غُنّةٌ تلحقُهم في المُشدّد، ونقلَ عن الأزهريِّ أنّ ناسًا "من أهلِ حِمْصَ، يقولونَ: حَنْظٌ، فإذا جمعُوا رجعُوا إلى الحُظُوظِ، وتلكَ النونُ عندَهم غُنّةٌ، ولكنّهم يجعلُونَها أصليةً، وإنّما يَجري هذا اللفظُ على ألسنتِهم في المُشدّد، نحو: الرُّزِ، يقولُونَ: رَنْزَ، ونحو: أُتْرُجّة، يقولُونَ: أُتْرُنْجَة "[93]. ولكنّهُ في موضعٍ آخرَ ذكرَ أنَّه قيلَ: إنَّ الرُّزَّ لغةٌ في الأُرزِ لعبدِ القيسِ[94]، وأنَّ العامّةَ تقولُ: أُتْرُنْجٌ وتُرُنْجُ، وأنَّ أُتْرُجًّا كلامُ الفصحاءِ[95].

وقالَ أبو حيان: "وفي كتابِ (التصريفِ) لأبي العلاءِ المعرّي قالَ قومٌ: إنَّ من العربِ مَنْ يُبدِلُ من أوّلِ المُدغمِ المُضعّفِ نونًا، فيقولُونَ: حطّ حنط "[96].

ومن ذلكَ الإنْجانةُ، فأصلُهُ الإجَّانةُ، فَأَبدلُوا من إحدَى الجيمينِ نونًا[97]. وذكرَ ابنُ منظورٍ في موضعٍ لاحقٍ أنَّهُ يُقالُ: الأَجَّانةُ بالفتحِ، وذكرَ أنّها طائيّةٌ، وأنَّ أفصَحَها إجّانةٌ، ونقلَ عن الجوهريِّ امتناعَ أنْ تقولَ: إنْجانةٌ[98]، وهو ما أشارَ إليهِ ابنُ السكّيتِ[99]. وأشارَ ابنُ فارسٍ إلى أنَّ الإجّانَ كلامٌ غيرُ محقّقٍ عندَ أهلِ اللغةِ[100].

ومنهُ أيضًا الإنْجَاصُ، أصلُهُ الإجَّاصُ، ونقلَ ابنُ منظورٍ عن ابنُ السكيتِ أنّهُ لا يُقالُ: الإنْجَاصُ، وعن ابنِ بريّ أنَّ إجّاصةً وإنْجَاصةً لغتانِ[101]. وكانَ ممّنَ رفضَ النونَ ههنا أيضًا الكسائيُّ، قالَ: "أُتُرُجٌّ، وإجّانةٌ، وإجّاصٌ، هذه الأحرفُ بإسقاطِ النونِ "[102]؛ وابنُ الجبّانِ الذي عدَّ ذلكَ من قولِ العامّةِ، وأنَّه ليسَ بصحيحٍ[103]. وبذلكَ يَنتفي أنْ تكونَ الكلماتُ ممّا أُبدلَ أحدُ حَرفَيْ تضعيفِها.

وإبدالُ المثلِ الأوّلِ نونًا في حظٍّ وإجّانةٍ وإجّاصٍ لغةٌ عزاها ابنُ السِّيدِ البَطْلَيوسيُّ إلى قومٍ من أهلِ اليمنِ، وأضافَ أنّه لا ينبغي أنْ يُلتفتَ إلى هذه اللغةِ؛ لأنَّ "اللغةَ اليمانيّةَ فيها أشياءُ مُنكرةٌ، خارجةٌ عن المقاييسِ "[104].

والغريبُ أنَّ الأزهريَّ جعلَ النونَ في إجّانةٍ وإجّاصةٍ أصلاً، وأنَّ النونَ أُدغمتْ في الجيمِ، قالَ: "... فأدغمتْ في الجيمِ كإجّاصةٍ وإجّانةٍ، بتشديدِ الجيمِ فيهما، والأصلُ إنجاصةٌ وإنْجانةٌ، فأدغمتِ النونُ في الجيمِ "[105].

ومن ذلكَ أَعْتَدَ فهو معْتَدٌ وعَتِيدٌ، والأصلُ فيهِ أَعْدَدَ، وحُمِلَ على ذلكَ قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾[106]، فالأصلُ فيهِ أَعْتَدَتْ، ثُمَّ غُيِّرَ بإبدالِ الدالِ الأولى تاءً كَراهيةَ المثلينِ، ورفضَ آخرونَ أنْ يكونَ هذا من بابِ ما غُيِّرَ كراهيةَ المثلينِ، وجعلُوه من عَتَدَ[107].

ومن ذلكَ اسْتَخذَ، والأصلُ فيهِ اتَّخَذَ، ثُمَّ أبدلُوا من التاءِ الأولى سينًا؛ وجازَ هذا الإبدالُ لكونَ السينِ والتاءِ مهموستينِ، قريبتينِ في المخرجِ[108]. وقالَ سيبويهِ: "كأنّهم أبدلُوا السينَ مكانَ التاءِ في اتَّخَذَ ... وإنّما فُعِلَ ذلكَ كراهيةَ التضعيفِ "[109].

---

[93] اللسان 440/7 (حظظ).

[94] اللسان 354/5 (رزز)، و 357 (رنز). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

[95] اللسان 218/2 (ترج). والأترجُ: هذا المشمومُ، وهي فارسيّةٌ معرّبةٌ. ينظر: أدي شير: الألفاظ الفارسية المعربة ص 34.

[96] أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1. كذا في (ارتشاف الضرب) حنط بالطاء، والصحيحُ بالظاءِ، كما سلفَ.

[97] اللسان 350/1 (خرب). والإجّانةُ المِرْكَنُ التي تُغسلُ فيها الثّيابُ، وهي فارسيّةٌ مُعرّبةٌ عن إكّانه.

[98] اللسان 8/13 (أجن). وينظر: الجوهري: الصحاح 2068/5 (أجن)، والفارسي: المسائل الحلبيات ص 365.

[99] ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 176.

[100] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 66/1 (أجن).

[101] اللسان 3/7 (أجص). وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 176، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص 430، والفارسي: المسائل الحلبيات ص 365، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1. والإجاصُ الكُمّثرى ضربٌ من الفاكهةِ.

[102] الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص 116. وينظر: الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص 83.

[103] ابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة ص 255.

[104] البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 195.

[105] الأزهري: شرح التصريح 401/2.

[106] يوسف الآية 31.

[107] اللسان 279/3 (عتد) و 284 (عدد). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 102، والقالي: الأمالي 112/2، وابن سيده: المخصص 280/13. وفي (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لعبد الباقي فُهرِستِ الآيةُ{وأعتدَتْ لهنَّ متّكأً} في (عتد)، وليسَ في (عدد).

[108] اللسان 478/3 (تخذ).

[109] سيبويه: الكتاب 483/4. وينظر: الأشموني: شرح الأشموني 590/2، وغنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص 227. واستخذ، قيلَ: من أخذَ (الجوهريُّ: الصحاح 589/2 أخذ)، وقيلَ: من تخذ (ابن هشام: أوضح المسالك 339/3، وبرجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 32).

ومن ذلكَ مهما. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عنِ الخليلِ أنَّ أصلَ مهما الشرطيّة هو (ما ما)، ثمَّ أبدلُوا الألفَ الأولى هاءً[110] استنكارًا واستقباحًا للتكريرِ؛ لمُقاربةِ الألفِ للهاءِ في الخفاءِ والمخرجِ[111]. ولم يمنعْ سيبويهِ أنْ تكونَ الهاءُ أصلاً، غيرَ مُبدلةٍ من الألفِ، وأنَّ الأصلَ (مَهْ)، كـ (إذْ)، ثُمَّ ضُمَّ إليها (ما)[112].

2 . إبدالُ ثاني المثلينِ:

من ذلكَ إبدالُهم السينَ تاءً في قولِهم: الطَّسْتُ، فالأصلُ فيهِ الطَّسُّ؛ لأنَّ جمعَه طُسُوسٌ وأطساسٌ وطِساسٌ، فأُبدلتِ السينُ تاءً استثقالاً لتوالي السينين. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ الطَّسْتَ لغةُ طيّئٍ[113]، ونقلَ عن الليثِ أنَّ التاءَ ليستْ بدلاً من السينِ، وإنّما هيَ هاءُ التأنيثِ، وأنَّ أصلَ الطَّسْتِ طَسَّةٌ، ثُمَّ خفّفُوا تضعيفَهُ بحذفِ السينِ، فلمّا سكنَتِ السينُ ظهرتِ التاءُ، التي هيَ في موضعِ هاءِ التأنيثِ لسكونِ ما قبلَها، ونقلَ عنهُ أيضًا امتناعَ أنْ تكونَ التاءُ أصليّةً؛ "لأنَّ الطاءَ والتاءَ لا يدخُلانِ في كلمةٍ واحدةٍ أصليّةٍ في شيءٍ من كلامِ العربِ ... وأنَّ العربَ لا تجمعُ الطَّسْتَ إلاّ بالطّساسِ، ولا تُصغِّرُها إلاّ طُسَيْسَةً "[114]. وقالَ ابنُ عصفورٍ: "وإنّما جُعلتِ التاءُ في طَستٍ بدلاً من السينِ، ولم تُجعلْ أصلاً؛ لأنَّ طَسًّا أكثرُ استعمالاً من طَستٍ "[115]. وإبدالُ السينِ تاءً في الطَّستِ إبدالٌ جائزٌ[116]، وهو ضعيفٌ قليلٌ ، ووجههُ أنَّ السينَ والتاءَ مُشتركانِ في الهمسِ، وفي قُربِ المخرجِ[117].

والعلّةُ عندَ مَن لم يحكمْ من اللغويّينَ على أنَّ السينَ بدلٌ من التاءِ عدمُ ثُبوتِ كونِ السينِ من حروفِ البدلِ البتّةَ[118]. ويؤكّدُ هذا أنَّ ابنَ دُريدٍ ذكرَه في (س ص ص) وفي (ت س ط)[119]، وما نقلَهُ ابنُ برّي عن سفيانٍ الثوريِّ إذ قالَ: "قالَ سفيانُ الثوريُّ: الطَّسُّ هو الطَّسْتُ، ولكنَّ الطّسَّ بالعربيّةِ. أرادَ أنّهم لما عرّبُوهُ قالُوا: (طَسٌّ) "[120].

ومن ذلكَ اللَّصْتُ، فالأصلُ فيهِ اللَّصُّ، ثُمَّ أُبدلَ من الصادِ تاءٌ. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ اللَّصْتَ لغةٌ في اللِّصِ، وهي لغةُ طيّئٍ[121]، ونقلَ عن اللحيانيِّ أنّها لغةُ طيّئٍ وبعضِ الأنصارِ[122]، وأشارَ ابنُ منظورٍ إلى أنَّ اللامَ في اللَّصتِ مفتوحةٌ، وأنَّ فتحَها إمّا لغةٌ، وإمّا بسببِ التبديلِ الذي أصابَها، قالَ: "واللَّصْتَ لغةٌ في اللِّصِّ، أبدلُوا من صادِهِ تاءً، وغيَّرُوا بناءَ الكلمةِ لِمَا حدثَ فيها من البدلِ، وقيلَ: هي لغةٌ "[123]. وهذا البدلُ قليلٌ شاذٌّ[124].

ونَفَى رابينُ أنْ يكونَ في (طستٍ) و (لصتٍ) أيُّ تغييرٍ صوتيٍّ، ورأى أنّهما صيغتانِ أخذَتا من لُغتينِ مُختلفتينِ، تشابهَتَا مُصادفةً، وأنَّ الصيغةَ الأولى لفظٌ أُخذَ من الفارسيّةِ، وهو (دستٍ)[125]، والثانيةَ لفظٌ أُخذ من الإغريقيةِ، وأضافَ أنّه "يمكنُ أنْ يتخذ وجود هاتينِ الصيغتينِ في لهجةِ طيءٍ دَليلاً على علاقةِ هذهِ القبيلةِ مَعَ غيرِ العربِ "[126].

وفي ظنّي أنَّ الصّيغَ التي أُبدلُ من أحدِ حَرفَيْ تضعيفِها تاءٌ ليستْ من مُحوّلِ المُضاعَفِ، وليستْ إحدَى الصيغتينِ أصلاً، والأُخرى فرعًا، وإنّما هما صيغتانِ منفصلتانِ، شاعَ استعمالُهما معًا. يُؤيّدُ ذلكَ أنَّهُ لا تناسُبَ في الصّفةِ من حيثُ الشدّةُ والرّخاوةُ بينَ صوتِ التاءِ

---

[110] اللسان 474/15 (ما). وينظر: الفراهيدي: العين 358/3 (مه).

[111] الفارسي: المسائل العضديات ص 51، والعكبري: اللباب 346/2.

[112] سيبويه: الكتاب 60/3. وينظر: العكبري: اللباب 53/2 . 54، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.

[113] اللسان 58/2 (طست). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 119/1، وابن عصفور: المقرب 175/2، وابن بري: في التعريب والمعرب ص 119، والاستراباذي: شرح الشافية 221/3. والطّست من آنيةِ الصُّفْرِ، أنثى وقد تُذكّرُ. وذكرَ ابنُ دريدٍ في (الجمهرة 133/1) أنّه أعجمي مُعرّبٌ.

[114] اللسان 123/6 (طسس). وينظر: الفراهيدي: العين 182/7(طس). وذكرَ الليثُ أنَّ التاءَ التي هي في موضعِ هاءِ التأنيثِ تظهرُ في كلِّ موضعٍ سكنَ ما قبلَها سوى الألفِ.

[115] ابن عصفور: الممتع في التصريف 389/1.

[116] أبو حيان: ارتشاف الضرب 156/1.

[117] العكبري: اللباب 240/2.

[118] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 408/2. وينظر أيضا 413/2.

[119] ابن دريد: جمهرة اللغة 133/1، و 397.

[120] ابن بري: في التعريب والمعرب ص 119.

[121] اللسان 84/2 (لصت). وينظر: ابن بري: في التعريب والمعرب ص 120.

[122] وفي (اللهجات العربيّة الغربيّة القديمة ص 345 لرابين) أنَّ تحويلَ الصادِ تاءً في (لصتٍ) يُنسبُ للمدينة. ومعنى هذا أنَّ ذلكَ ليسَ مفصورًا على بعضِ الأنصارِ.

[123] اللسان 87/7 (لصص). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، وابن عصفور: المقرب 175/2، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 122/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 156/1.

[124] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 409/2. وينظر: ابن الدهان: الفصول في العربية ص 142.

[125] ينظر: الجواليقي: المعرب ص 288.

[126] رابين: اللهجات العربيّة الغربيّة القديمة ص 354.

وأصوات الصاد والسين في اللّصت والطست فالتاءُ صوتٌ شديدٌ والصادُ والسينُ صوتان رخوان[127]، والبدلُ يقعُ بينَ الأصوات المُتجانسة. ينضافُ إلى ذلكَ جَمْعُهم اللصتَ على لُصوتٍ أيضًا[128]، فلو كانَ اللصتُ فرعًا لعادَ التاءُ إلى أصله الصاد في الجمع.

ولم يمنع الدكتور إبراهيم أنيس أنْ يكونَ اللصتُ مُبدلاً من اللصّ، وإنْ كانَ التناسبُ بينَ الصوتينِ من حيثُ الشّدةُ والرّخاوةُ غيرَ مُتحقّقٍ؛ لكونِ قبيلة طيءٍ مُتوغّلةً في البداوة، والبيئةُ البدويّةُ تميلُ إلى الأصوات الشديدة في نطقها[129].

ومن ذلكَ هُنَيْهَةٌ، الأصلُ فيه هُنَيّةٌ، أُبدلت الياءُ الثانيةُ هاءً[130]؛ كَراهيةً لاجتماعِ الأمثال[131]. ومنه أيضًا الخُرْنُوبُ، فأصلُهُ الخَرُّوبُ، فَأَبدلُوا من إحدَى الراءينِ نونًا؛ كَراهيةَ التضعيف[132].

ثانيا: الإبدالُ من ثلاثة الأمثال:

يجري هذا الإبدالُ في الأحرف الصحيحة، فيما كانَ على وزنِ فَعَّلَ، ممّا توالى فيه ثلاثةُ أحرفٍ مُتماثلة، بأنْ يُبدلَ من الحرف الأوسط حرفٌ يُماثلُ فاءَ الفعل؛ لكونه الحرفَ الذي يَشتملُ عليه اللفظُ، وليسَ مثلُه فيه؛ للفرق بينَ بناءِ فَعَّلَ وفَعْلَلَ. قالَ ابنُ منظورٍ في التَّسَغْسُغِ[133]: "وأصلُهُ سَغَّغْتُهُ، بثلاثِ غَيناتٍ، إلاّ أنّهم أبدلُوا من الغينِ الوُسطى سينًا فرقًا بينَ بناءِ فَعْلَلَ وفَعَّلَ، وإنّما أرادُوا السينَ دونَ سائرِ الحروف؛ لأنَّ في الحرف سينًا، وكذلكَ القولُ في جميعِ ما أَشبَهَهُ من المُضاعَف، مثل: لَقْلَقَ، وعَثْعَثَ، وكَعْكَعَ "[134]، وخَبْخَبَ[135]، وبَثْبَثَ[136]، وحَثْحَثَ[137]، وبَشْبَشَ[138]، وصَرْصَرَ[139]، وتَجَفْجَفَ[140]، وكَبْكَبَ[141]، وسَعْسَعَ[142]، وسَلْسَلَ[143]، ومَلْمَلَ[144]، وهَنَه[145]. وقالَ ابنُ خالويه: "وربّما ضاعفُوا فقالُوا في: كُبِّبَ: كَبْكَبَ، وفي رُقِّقَ: رَقْرَقَ[146].

وإذا كانَ ابنُ منظورٍ قد ذكرَ أنَّ العلّةَ في هذا الإبدالِ هي التفريقُ بينَ بناءين، فقد علّلهُ الأنباريُّ باستثقالِ اجتماعِ الأمثال[147].

ويبدو أنَّ هذا الإبدالَ موافقٌ لرأيِ الكوفيّينَ[148] أو البغداديّينَ . على خلافٍ في النسبة . الذينَ يُجيزونَ ذلكَ، لكنّهم لا يقيسُونَ عليه، وإنّما هو موقُوفٌ على السّماع، وأمّا البصريّونَ فذهبُوا إلى أنّه لا إبدالَ، وأنَّ البناءينِ مختلفانِ[149]. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن البغداديّينَ أنَّ أصلَ حَثْحَثُوا في قولِ تأبَّطَ شرًّا[150]:

كَأَنَّمَا حَثْحَثُوا حُصًّا قَوَادِمُهُ أَوْ أُمَّ خِشْفٍ بِذِي شَثٍّ وَطُبَّاقِ

---

[127] ينظر: أنيس: الأصوات اللغوية ص 24 . 25.

[128] ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب 464/1، والاستراباذي: شرح الشافية 222/3. وعدَّ العكبريُّ في (اللباب 342/2) جمعَ اللصتِ على لُصوتٍ تجاوُزًا للحدِّ، في إشارةٍ إلى منعه.

[129] أنيس: الأصوات اللغوية ص 103.

[130] اللسان 366/15 (هنا). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 279/5، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 160/1، والأشموني: شرح الأشموني 647/2. وهُنيهةٌ تصغيرُ هَنَة على غيرِ قياسٍ. ومعنى يا هَنْتُ يا فلانةُ.

[131] السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. وينظر: السلسيلي: شفاء العليل 1114/3، وقد غلطَ المحقّقَ إذ ظنَّ هُنَيّةً (هُنَيْهَةً).

[132] اللسان 350/1 (خرب). والخُرنوبُ والخرّوبُ: نبت معروف.

[133] سَغسغَ رأسهُ بالدُّهنِ: روّاه به.

[134] اللسان434/8 (سغسغ). وينظر: 344/1 (خبب)، و 550/13 (هَنه)، وابن جني: الخصائص 52/2 . 53.

[135] اللسان 344/1 (خبب). ومعنى خَبخِبُوا عنكم من الظهيرةِ: أَبْرِدُوا. وينظر: الأزهري: الصحاح 118/1 (خبب).

[136] اللسان 114/2 (بثث). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 95/1.

[137] اللسان 129/2 (حثث).

[138] ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.

[139] اللسان 450/4 (صرر).

[140] اللسان 28/9 (جفف)، و 450/4 (صرر). وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.

[141] اللسان 450/4 (صرر). وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.

[142] اللسان 434/8 (سغسغ).

[143] اللسان 338/11 (سلل).

[144] اللسان 630/11(ملل). وينظر 338/11 (سلل)، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 377. وتململَ الرجلُ تقلّبَ.

[145] اللسان 550/13 (هَنه). وهَنهت السبعَ إذا صِحت بِهِ لتكُفَّه.

[146] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111. وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 377.

[147] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 113، 788/2.

[148] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 113 . 788/2، والسلسيلي: شفاء العليل 1075/3.

[149] ينظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 334 . 335.

[150] البيت من البسيط، وهو لتأبّطَ شرًّا في المفضليات للضبي ص 28، وسر صناعة الإعراب لابن جني 197/1.

هو حَثْثُوا، فأُبدلَ من الثاءِ الوسطى حاءً تخفيفًا، وأشارَ إلى أنَّ حَثْحَثَ وحَثَّثَ وحَثَّ كُلّها بمعنًى واحد[151].

والواقعُ أنَّ مذهبَ البصريّينَ أنَّ حَثْحَثَ وحَثَّثَ، وإنْ كانَا بمعنًى واحد، فلَيسَ بناءُ أحدهما من بناءِ الآخَرِ. فحَثْحَثَ رباعيٌّ وحَثَّثَ ثلاثيٌّ. قالَ التَّبريزِيُّ شارحًا بيتَ تأبّطَ شرًّا: "حَثْحَثُوا: بمعنَى حَثُّوا، وليسَ من بنائِه عندَ البصريينَ؛ لأنَّ هذا رُباعيٌّ، وذلكَ ثلاثيٌّ"[152].

وقالَ ابنَ جنّي مؤَكّدًا أنَّ البناءينِ مختلفان، ومُفسدًا قولَ البغداديّينَ: "العلّةُ في فسادِه أنَّ أَصلَ القلبِ في الحروفِ، إنَّما هو فيمَا تَقاربَ منها، وذلكَ الدّالُ والطّاءُ والتّاءُ، والذّالُ والظّاءُ والثّاءُ، والهاءُ والهمزةُ، والميمُ والنونُ، وغيرُ ذلكَ ممّا تَدانتْ مَخارِجُهُ. فأمّا الحاءُ فبعيدةٌ من الثّاءِ، وَبينَهما تَفاوُتٌ يمنعُ من قلبِ إحدَاهما إلى أُختِها ... وإنَّما حَثْحَثَ أصلٌ رُباعيٌّ، وحَثَّثَ أصلٌ ثلاثيٌّ، وليسَ واحدٌ منهما من لفظِ صاحبِه، إلاّ أنَّ حَثْحَثَ من مُضاعَفِ الأربَعةِ، وحَثَّثَ من مُضاعَفِ الثلاثةِ، فلمّا تَضارَعا بالتضعيفِ الّذي فيهما اشْتَبَهَ على بعضِ الناسِ أَمرُهما"[153].

إذاً، فبينَ التصريفيّينَ خلافٌ في بناءِ فعّلَ وفَعْلَلَ. هل بناؤُها بناءٌ واحدٌ، أو أنَّ بناءَ أحدِهما ليسَ من بناءِ الآخَرِ؟ فمذهبُ البغداديينَ أنَّ بناءهما واحدٌ، وأنَّ وزنَ الأوّلِ فعّلَ ووزنَ الثانِي فعفَلَ؛ لأنَّ الفاءَ كُرِرتْ في الأصلِ، ومذهبُ البصريّينَ أنَّ البناءينِ مختلفان، فالأوّلُ ثلاثيٌّ والثاني رباعيٌّ، وأنَّ وزنَ الأوّلِ فعّلَ والثانِي فعلَلَ، وثمَّ فريقٌ ثالثٌ يرى أنَّ الحرفَ المكرَّرَ زائدٌ على بناءِ فعَلَ، ويرى أنْ يُزادَ في ميزانِ الكلمةِ[154]، فيكونُ وزنُ كبكَبَ فَعْكَلَ، ولمْلَمَ فَعْلَلَ، وعَسْعَسَ فعّلَ، وهَمْهَمَ فَعْهَلَ،وحَثْحَثَ فَعْحَلَ، وهكذا.

وفي ظنّي أنَّ خيرَ الآراءِ في وزنِ المضعّفِ هو أنْ يُكرّرَ الفاءَ؛ فرقًا بينَ ما يصحُّ إسقاطُ أحدِ الحرفينِ المكرّرينِ فيه، مثل: لَمْلَمَ ولَمَّ، وكَبْكَبَ وكَبَّ، وبينَ ما لا يصحُّ، مثل: جُؤْجُؤٍ وسِمسِمٍ، فهذا يكونُ وزنُه (فعلل).

القسم الثاني . إبدالُ المُضاعَفِ حرفًا مُعتلاً:

نصَّ بعضُ اللغويّينَ على أنَّ حكمَ التضعيفِ أنْ يُبدلَ منهُ حرفُ علّة[155]. قالَ الشنقيطيُّ: "وكذا حُكمُ التضعيفِ فإنَّهُ يُبدلُ منهُ حرفُ العلّة"[156]. وليسَ يعني هذا أنَّه لا يُبدلُ من المُضاعفِ حرفٌ صحيحٌ، وإنّما هو تسمُّحٌ منهُ في العبارةِ . وقد كشفَ مجموعُ ما وقفْتُ عليه، ممّا كُرِهَ فيه التضعيفُ، وأُبدلَ إلى حرفِ علّةٍ عن أنَّ هذا الإبدالَ يكونُ إلى الياءِ، وإلى الواوِ، وإلى الألفِ.

أوّلاً . الإبدالُ إلى الياء:

قالَ ابنُ منظورٍ: "وقد يُبدلُونَ بعضَ الحروفِ ياءً"[157]. وقالَ سيبويه: "وأمّا الياءُ ... وقد تُبدلُ من مكانِ الحرفِ المُدغمِ"[158]. وقالَ الفرّاءُ: "والعربُ تُبدلُ في المُشدَّدِ الحرفَ منهُ بالياءِ"[159]. وقالَ أبو عُبيدةَ: "العربُ تَقلبُ حُروفَ المُضاعَفِ إلى الياءِ"[160].

وإذا كانَ يُفهمُ من نصّي الفرّاءِ وأبي عُبيدةَ أنَّ إبدالَ حروفِ المُضاعفِ إلى الياءِ لغةٌ للعربِ جميعًا، فإنَّ قولَ المُبرِّدِ: "وقومٌ من العربِ إذا وقعَ التضعيفُ أَبدلُوا الياءَ من الثاني؛ لئلاّ يلتقيَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ"[161]، ينفي مثلَ هذا الفهمِ؛ وهذا يؤَكّدُهُ أيضًا قولُ سيبويهِ . بعدَ أنْ عقدَ بابًا لما شدَّ فأُبدلَ مكانَ اللامِ الياءُ لكراهيةِ التضعيفِ .: "وكلُّ هذا التضعيفُ فيه عربيٌّ جيّدٌ"[162].

والإبدالُ إلى الياءِ أكثرُ من الإبدالِ إلى الواوِ أو الألفِ، أو إلى أيٍّ حرفٍ آخرَ؛ لأنَّ الياءَ "حرفٌ مجهورٌ، مَخرجُها من وسطِ اللسانِ. فلمّا توسّطَ مَخرجُها الفمَ، وكانَ فيها من الخفَّةِ ما ليسَ في غيرِها، كثُرَ إبدالُها كثرةً ليستْ لغيرِها"[163]. والحروفَ التي أُبدلتْ منها الياءُ ثلاثةٌ وعشرونَ حرفًا[164]، وَفقَ ما وقفتُ عليهِ في (لسانِ العربِ). وهي: الهمزةُ، والباءُ، والتاءُ، والجيمُ، والدّالُ، والذّالُ، والرّاءُ، والزّايُ، والسّينُ،

---

[151] اللسان 129/2 . 131 (حثث). وينظر 114/2 (بثث)، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 95/1.

[152] التبريزي: شرح المفضليات 21/1.

[153] ابن جني: سر صناعة الإعراب 197/1. وينظر: الخصائص 55/2.

[154] الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم الصرف "ص 15. وينظر: ابن جني: الخصائص 52/2 . 57.

[155] أمّا العكسُ، أعني أنْ يُبدلَ من حرفِ العلّةِ تضعيفُ ما قبلَهُ، فرُبّما كانَ ذلكَ، كقولِهم في أَبٍ وأَخٍ: أَبٌّ، وأَخٌّ. ينظر: السلسيلي: شفاء العليل 1111/3.

[156] الشنقيطي: الدرر اللوامع 213/2.

[157] اللسان 40/2 (ستت).

[158] سيبويه: الكتاب 238/4 . 239.

[159] الفراء: معاني القرآن 267/3.

[160] ابن السكيت: الإبدال ص 133. وينظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 468/1.

[161] المبرد: المقتضب 246/1.

[162] سيبويه: الكتاب 424/4.

[163] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 241.

[164] ذكرَ الأُشمونيُّ في (شرحه 648/2) أنّ الياءَ أُبدلتْ من ثمانيةَ عشرَ حرفًا.

والصّادُ،والضّادُ، والطّاءُ، والظّاءُ، والعينُ، والفاءُ، والكافُ، واللامُ، والميمُ، والنّونُ، والهاءُ، والواوُ، والألفُ. وبهذا يندفعُ قولَ ابنِ عصفورٍ: "وأمّا الياءُ فإنّها أبدلتْ مِن ثمانيةَ عشرَ حرفًا، وهي: الألفُ، والواوُ، والسّينُ، والرّاءُ، والنّونُ، واللامُ، والصّادَ، والضّادَ، والدّالَ، والعينَ، والكافُ، والتّاءَ، والثّاءَ، والجيمَ، والهاءَ والهمزةَ "[165].

والحروفُ التي أُبدلتْ منها الياءُ، ليستْ كلّها ممّا أُبدلَ كراهيةً للتضعيفِ، فمنها ما أُبدلِ لأجلِ ذلكَ، ومنها ما أُبدلِ لغيرِ هذه العلّةِ، نحو قولِهم في ثالث: ثالٍ، وقولِهم في بئرٍ: بيرٌ، وفي قرأتُ: قريتُ[166].

وتلجأُ العربيّةُ إلى إبدالِ المُضاعَفِ ياءً، سواءٌ أكانَ أوّلَ أم ثانيًا أم ثالثًا، وسواءٌ أكانَ التضعيفُ مُتواليًا أم كانَ مُنفصلاً، تفريقًا بينَ بناءٍ وآخرَ، وتخفيفًا؛ لأنَّ التضعيفَ عندَهم ثقيلٌ مُستكرهٌ.

وإبدالُ الياءِ من المُضاعفِ إبدالٌ شاذٌّ، ليسَ مُطّردًا[167]، ولا يُقاسُ عليه، قالَ ابنُ يعيشَ: "قد أُبدلتِ الياءُ من حروفٍ صالحةٍ على سبيلِ الشذوذِ، ولا يُقاسُ عليه[168]، وكذلكَ نصَّ ابنُ الحاجبِ على أنّ هذا الإبدالَ على غيرِ قياسٍ، لكنّهُ ذكرَ أنّه كثيرٌ في المُضاعَفِ في صيغتي فعلتُ وتفعّلتُ، وما كانَ راجعًا إليهما كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ[169]. ويكونُ هذا الإبدالُ من المثلينِ؛ من الأوّلِ، ومن الثاني مفصولاً عن الأوّلِ أو غيرَ مفصولٍ، ومن الثلاثةِ على التجاوُرِ، أو مفصولةً.

1 . إبدالُ أوّلِ المثلينِ:

يكونُ هذا الإبدالُ من أوّلِ المثلينِ في بناءِ (فعّالٍ) اسمًا، وفي غيرِه اسمًا أو فعلاً أو حرفًا.

أ . الإبدالُ في بناءِ (فعّالٍ): ذكرَ ابنُ منظورٍ علّتينِ لهذا الإبدالِ؛ الأولى كراهيةُ التضعيفِ ومحافاتُهُ، والثانيةُ كراهيةُ أنْ يلتبسَ الاسمُ بالمصدرِ الذي يكونُ على البناءِ نفسه، ذلكَ أنَّ بناءَ (فعّالٍ) يأتي في الأسماءِ والمصادرِ؛ فلو لم يقعْ إبدالُ أحدِ الحرفينِ المُضعّفينِ لاشتبهَ الاسمُ بالمصدرِ، وانعدمَ التفريقُ بينَهما، فتلجأُ العربيّةُ إلى فكِّ التضعيفِ في الاسمِ بإبدالِ الحرفِ الأوّلِ من حَرفَيِ التضعيفِ ياءً، وأمّا المصدرُ فيبقَى التضعيفُ فيه على حالِه، كقولِه تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[170]؛ لأنَّ التباسَهُ بالاسمِ أصبحَ مأمونًا بعدَ أنْ غُيّرَ لفظُ الاسمِ بالإبدالِ. ويَشترطُ العلماءُ لحصولِ هذا الفكِّ ألاّ تَكونَ الهاءُ في (فعّالٍ)؛ فلو كانتِ الهاءُ فيه لَمَا فُكَّ تضعيفُهُ؛ لأنَّ الهاءَ هي التي تفرُقُ بينَ الاسمِ والمصدرِ، فيكونُ التباسُ الاسمِ بالمصدرِ مأمونًا بوجودِ هذه الهاءِ في الاسمِ. وقالَ ابنُ منظورٍ: "لأنَّ كُلَّ ما كانَ على فعَّالٍ من الأسماءِ أُبدلَ من أحدِ حَرْفَيْ تَضعيفِه ياءٌ، مثلُ: دينارٍ وقيراطٍ؛ كَراهيةَ أنْ يلتبسَ بالمَصادرِ، إلاّ أنْ يكونَ بالهاءِ، فيخرُجَ على أصلِه، مثلُ: دِنّابةٍ وصِنّارةٍ، ودِنّامةٍ وخِنّابةٍ؛ لأنّهُ قد أُمنَ التباسُهُ بالمصادرِ "[171].

ويبدُو أنَّ شرطَهم ألاّ يكونَ في فعَّالٍ الهاءُ ليسَ صارمًا. فقد ذكرَ ابنُ منظورٍ في موضعٍ آخرَ في (اللسان) - وفي أثناءِ مُناقشته مُفردَ أَبَابيلَ من قولِه تعالى: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيهِم طَيراً أَبَابيلَ ﴾[172] . أنَّ أبا جَعفرٍ الرُّؤَاسيَّ زعمَ أنَّ واحدَها إبَّالَةٌ، وأنَّ الأزهريَّ في (التهذيبِ) صوَّبَ أنْ يُقالَ في واحدِه: إبِيَالةٌ، كما قالُوا: دينارٌ ودَنانيرُ، أي بإبدالِ الباءِ الثانيةِ ياءً كراهيةَ الباءينِ، وهو ما منعَهُ بعضُهم؛ لكونِه بالهاءِ[173].

وناقشَ المبرّدُ إبدالَ أحدِ حَرفَيِ التضعيفِ ياءً في بناءِ فِعَّالٍ، فذكرَ أنّهم يُبدلُونَ من المُضعّفِ الأوّلِ ياءً للكسرةِ التي قبلَهُ، لأنّهم يكرهُونَ التضعيفَ والكسرَ، وذكرَ أنه إذا زالتِ الكسرةُ، وانفصلَ أحدُ الحرفينِ من الآخرِ في الجمعِ أو التصغيرِ ظهرَ التضعيفُ، نحو: دنانيرَ ودُنَيْنِيرٍ[174]. وبهذه العلّةِ، أي لأجلِ الكسرِ، فسّرَ ابنُ الجبّانِ إبدالَ إحدَى ووايِ الديوانِ ياءً[175].

وإبدالُ أوّلِ المثلينِ ياءً في فعّالٍ واجبٌ لازمٌ[176]. ومن ذلكَ: دِيباجٌ وأصلُهُ دِبّاجٌ، يدلُّ على ذلكَ تصغيرُهُ على دُبَيبِيجٍ، وجمعُهُ على دَبَابيجَ[177]، لكنَّ بعضَهم قالَ في جمعه: دَيابيجُ، وفي تصغيرِه: دُيَيْبيجٌ، فجعلَ البدلَ لازمًا، ولم يجعلِ الباءَ بدلاً[178]، والياءُ حينئذٍ ليستْ بدلاً من شيءٍ، وإنّما هيَ زائدةٌ في اللفظِ؛ لأنَّ الياءَ لا تكونُ أصلاً في بناتِ الأربعةِ، وعليه يكونُ وزنُ الكلمةِ فِيعالاً[179].

---

[165] ابن عصفور: المقرب 168/2 . 169.

[166] ينظر: المبرد: المقتضب 165/1، وابن عصفور: المقرب 168/2 . 174، والسلسيلي: شفاء العليل 1111/3.

[167] سيبويه: الكتاب 424/4.

[168] ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.

[169] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.

[170] النبأ الآية 28.

[171] اللسان 366/1 (خنب). وينظر: 292/4 (دنر)، والاستراباذي: شرح الشافية 211/3.

[172] الفيل الآية 3.

[173] اللسان 6/11 (أبل). وينظر: الجوهري: الصحاح 1619/4 (أبل).

[174] المبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، والمقتضب 246/1. وينظر أيضًا: المقتضب 62/1، والبغدادي:خزانة الأدب 552/4.

[175] ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 214 . 215.

ودِيوانٌ أصلُهُ دِوّانٌ، لقولِهم: دوّنتُ ودَواوينُ في الجمعِ، ودُوَيوِينٌ في التصغيرِ، لكنَّ بعضَهم قالَ في جمعِه: دَيَاوينُ، فجعلَ البدلَ لازمًا[180]. والوجهُ هُنا ألا تُبدلَ الواوُ ياءً، لذا كانَ إبدالُها شاذًّا؛ لأنَّ الواوَ المشدّدةَ المكسورَ ما قبلَها الأصلُ أنْ تصِحَّ؛ لتحصُّنِها بالإدغامِ[181]. وقالَ ابنُ الحاجبِ: "وقلبُوا ههنا الأولى، ولم يقلبُوا الثانية؛ لأنّه لو قلبُوا الثانيةَ لأدّى إلى قلبِها[182] جميعًا "[183]، فيصيرُ اللفظُ (ديّانٌ)، فيعودُ ثقيلاً للتضعيفِ فيه.

وقِيراطٌ أصلُهُ قِرّاطٌ، دلَّ عليه ذلكَ قولُهم في الجمعِ: قَرَاريطُ، وفي التصغيرِ: قُرَيريطٌ [184]. وقالَ العُكْبَريُّ: "ويزيدُه هنا حُسنًا أنَّ في الراءِ في نفسِها ضربًا من التكريرِ، فإذا صارتْ مُشدّدةً صارتْ في حُكمِ أربعِ ياءاتٍ[185]، فازدادَتْ ثقلاً، ففُرَّ منه إلى ما هو أخفُّ"[186]، وهو الياءِ.

ودينارٌ، وأصلُهُ دنّارٌ، فأُبدلتِ النونُ الأولى ياءً، ويدُلُّ على ذلكَ قولُهم في الجمعِ: دَنانيرُ، وفي التصغيرِ: دُنَينيرٌ، وقولُهم: رجلٌ مُدنّرٌ أي كثيرُ الدنانيرِ[187]. وذكرَ العُكبَريُّ أنَّ علةَ إبدالِ نونِه ياءً ثِقلُ التضعيفِ، وأنَّ الذي يؤكّدُ هذا الثقلَ "أنَّ النونَ تُشبهُ الواوَ في غُنّتِها، وتثقُلُ بالتشديدِ، فيزدادُ ثقلُها، فإذا انكسرَ ما قبلَها حُوِّلتْ إلى الياءِ"[188].

وشِيرَازُ، وهو ممّا لم يردْ في (لسانِ العربِ)[189]، وفي أصلِه ثلاثةُ أقوالٍ. الأوّلُ شِرّازٌ، فأُبدلَ من الراءِ الأولى ياءٌ لتوالي المثلينِ. والأصلُ الثاني شِوْرازٌ، لقولِهم: شواريزُ وشُوَيريزٌ، فأُبدلتِ الواوُ الساكنةُ ياءً على حدِّ إبدالِها في ميزانٍ وميعادٍ. والثالثُ أنَّ الياءَ زائدةٌ غيرُ مُبدلةٍ من راءٍ ولا من واوٍ، وأصلُ اللفظِ من شرزَ، لقولِهم: شَيارِيزُ وشُيَيريزٌ[190]. ووَفْقَ القولِ الثاني والثالثِ فاللفظُ ليسَ من هذا البابِ.

ودِيماسٌ، قيلَ: إنَّ أصلَهُ دمّاسٌ، دلَّ على ذلكَ قولُهم في الجمعِ: دَماميسُ، فأُبدلَ من الميمِ ياءٌ للتضعيفِ. وقيلَ: إنَّ الياءَ زائدةٌ لقولِهم في الجمعِ: دَياميسُ، وعليه فالياءُ ليستْ مُبدلةً، وإنّما زيدتْ للإلحاقِ بسرداحٍ[191].

---

[176] أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[177] اللسان 262/2 (دبج). وينظر 420/3 (ندد)، و 292/4 (دنر)، والفراء: معاني القرآن 267/3، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10. والديباجُ كما في المصباح (ص 188 دبج) ثوبٌ سداهُ ولُحمتُهُ إبْرَيْسَمٌ. وهو فارسيٌّ معرّبٌ. وأصلُه بالفارسيّة: ديوبافْ أي نساجةُ الجنِّ. يراجع: الجواليقي: المعرب ص 291 وحاشيته فثمَّ أقوالٌ أُخرُ في أصلِه.

[178] ابن دريد: جمهرة اللغة 264/1، والعكبري: اللباب 316/2، وابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 216، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10.

[179] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 246.

[180] اللسان 420/3 (نددن). وينظر: 437/13 (همن)، والفراء: معاني القرآن 267/3، وابن دريد: جمهرة اللغة 264/1، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 254، وشرح المفصل 26/10، والفارسي ص 366.

[181] العكبريّ: اللباب 323/2.

[182] كذا في المطبوع، والوجه: قلبهما.

[183] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2.

[184] اللسان 375/7 (قرط). وينظر: 366/1 (خنب)، و 2: /262 (دبج)، و 420/3 (ندد)، و 292/4 (دنر)، و 437/13 (همن)، وسيبويه: الكتاب 239/4، والفراء: معاني القرآن 267/3، وابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 216، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10.

[185] كذا وردتْ في المطبوعِ ياءات والوجه راءات.

[186] العكبريّ: اللباب 316/2 . 317.

[187] اللسان 292/4 (دنر)، و ينظر: 366/1 (خنب)، و 262/2 (دبج)، و 420/3 (ندد)، و 437/13 (همن)، وسيبويه: الكتاب 239/4، والفراء: معاني القرآن 267/3، والجواليقي: المعرب ص 290، وابن دريد: جمهرة اللغة 460/2،. وذكرَ ابنُ دريد والجواليقيُّ أنَّ الدينارَ فارسيٌّ مُعرّبٌ، وهو وإنْ كانَ مُعرّبًا فليسَ تعرفُ له العربُ اسمًا غيرَ ذلكَ، فصارَ كالعربيِّ. وقالَ الراغب في (المفردات في غريب القرآن ص 172): "وقيلَ أصلُهُ بالفارسيّةِ دينٌ آر، أي الشريعةُ جاءتْ بهِ ". وذهب محقق (المعرب) في حاشيته إلى أنّه لاتينيٌّ، وأنَّ أصلهُ DENARIUS.

[188] العكبريّ: اللباب 317/2.

[189] قالَ العُكبريُّ في (اللباب 324/2): "وليسَ لفظةُ شيرازٍ مُصرّحًا بها في كُتبِ اللغةِ، ولكنْ يُمكنُ أنْ يكونَ لها أصلٌ، وذلكَ أنّ الشرزَ: غلظُ الخُلُقِ، والشيرازُ: لبنٌ فيه غلظٌ ".

[190] ابن جني: سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 748/2، والعكبري: اللباب 324/2. وينظر: ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 110، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 249. وقالَ ابنُ خالويه: "ليسَ في كلامِ العربِ ما كُرِهَ التشديدُ فيه فقُلبَ ياءً إلاّ في دينارٍ، وديباجٍ، وديوانٍ، وشيرازٍ، وقيراطٍ ". وكلامُهُ هذا يوهمُ بأنَّ فعّالاً من غيرِ إبدالٍ وردَ بكثرةٍ في كلامِ العربِ، وإنْ لم يكنْ مصدرًا، وهذا مُخالفٌ لما ذكرَه ابنُ منظورٍ وغيرُه، وهو أنَّ فِعّالاً إذا لم يكنْ مصدرًا أُبدلَ من مثلِه الأولِ ياءٌ للفرقِ بينهُ وبينَ المصدرِ، إلاّ أنْ يكونَ بالهاءِ، فلا يُبدلُ من أوّلِ مثليه ياءٌ؛ للأَمْنِ من الالتباسِ.

[191] ابن يعيش: شرح المفصل 26/10، و ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1، والاستراباذي: شرح الشافية 210/3 . 211، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. واكتفى ابنُ منظورٍ بأنْ قالَ: "والدِّيماسُ: سجنُ الحجّاجِ بنِ يُوسُفَ ... فإنْ فتحتَ الدالَ جُمِعَ على دَياميسَ مثل: شَيطانٍ وشياطينَ،

وهذا الإبدالُ في فعّالٍ إبدالٌ لازمٌ، لا يُقاسُ عليه[192]، وأمّا في غيرِه من تصاريفِ الكلمةِ فالياءُ ليستْ لازمةً؛ لكونِها حرفًا مُبدلاً، والدليلُ على ذلكَ، كما أَسلَفْنا، رجوعُها في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ إلى أصلِها.

إذاً القاعدةُ العامّةُ في إبدالِ أحدِ حَرْفَيِ التضعيفِ ياءً أنْ يكونُ الاسمُ على بناءِ (فِعّالٍ)، وأنْ يكونَ خاليًا من الهاءِ. غيرَ أنَّ هذه القاعدةَ غيرُ متّسقةٍ، فقد وردتْ أسماءٌ شذَّتْ على هذا الأصلِ، ولم يُبدلْ من أحدِ حَرْفَيْ تضعيفِها ياءٌ، وليستْ فيه الهاءُ، كـ (الخنّابِ)[193].

ب . الإبدالُ في غيرِ بناءِ فعّالٍ:

من ذلكَ زِيرٌ ومَيْرٌ، والأصلُ في الأوّلِ زِرٌّ وفي الثاني مَرٌّ. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن ابنِ الأعرابيِّ أنَّ من العربِ مَن يفعلُ ذلكَ فيقلبُ أحدَ الحرفينِ المُدغَمينِ، فيقُولُ في مَرٍّ: مَيرٌ، ويقولُ في زِرٍّ: زِيرٌ[194]. وهذا القلبُ في زِيرٍ ومَيْرٍ لبعضِ العربِ فقط، وهذا يؤكّدُ أنّهما لغتانِ شاعتا مَعًا، وليستَا فَرعينِ لزِرٍّ ومَرٍّ.

ومن ذلكَ غَبَا في قولِ الشاعرِ[195]:

وَفِي بَنِي أُمِّ زُبَيرٍ كَيْسُ عَلَى الطَّعَامِ مَا غَبَا غُبَيسُ

والأصلُ فيه غَبَّ، فأَبدلَ أحدَ حَرفَيِ التضعيفِ الألفَ، مثل: تَقَضَّى أصلهُ تَقَضَّضَ[196].

ومن ذلكَ أيضًا ايْتَصَلَ، الأصلُ فيه اتّصَلَ، قالَ الشاعرُ[197]:

قَامَ بِها يُنشِدُ كُلُّ مُنْشِدِ فَايْتَصَلتْ بِمِثلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

فأرادَ: فاتّصلتْ، فلما استثقل اجتماعَ التاءينِ، أَبدل من التاءِ الأولى ياء، كراهيةً للتشديد[198]. وأصلُ اتّصلتْ اوتصلتْ، فالياءُ بدلٌ من التاءِ التي هيَ بدلٌ من الواوِ التي هي فاءُ الكلمةِ. وقالَ ابنُ الحاجبِ: "وقلبُوا الأولى دونَ الثانيةِ؛ لأنّهم لو قلبُوا الثانيةَ لأدّى إلى قلبِ الأولى؛ لأنَّ قلبَها تاءً إنّما كانَ لأجلِ وُقوعِ التاءِ بعدَها ... ولو قيلَ: إنَّ الياءَ مبدلةٌ عنِ الواوِ التي هي فاءٌ لم يكنْ بعيدا "[199].

واحتمالُ أنْ تكونَ الياءُ مُبدلةً عن الواوِ أشارَ إليه المُبرّدُ[200]، وأبو حيّانَ حينَ ذكرَ الأخيرُ أنَّ إبدالَ الواوِ تاءً في (الافتعالِ) وفروعِه من الفعلِ واسمي الفاعلِ والمفعولِ، ممّا فاؤُه واوٌ يجري في لغةِ غيرِ الحجازِ، وأنَّ أهلَ الحجازِ، لا يُبدلُونَ الواوَ تاءً، وإنّما يُجرونَها على القلبِ، فيقولُونَ ايتصلَ، وأنَّ هذه اللغةَ، وإنْ كانتْ حجازيّةً فليستْ بفصيحةٍ عندَهُم[201]. وأهلَ الحجازِ هؤلاءِ قد يكونونَ هم المعنيّينَ بقولِ سيبويه: "وأمّا ناسٌ من العربِ فإنّهم جعلُوها (أي الواو) بمنزلةِ واوٍ قالَ، فجعلُوها تابعةً حيثُ كانَتْ ساكنةً، كسُكونِها، وكانَتْ مُعتلّةً، فقالُوا: ايتَعَدَ "[202]. وإذا كان ذلكَ كذلكَ خرجتِ اللفظةُ من بابِ ما حوَل فيه التضعيفَ ياء. وهذا البدلُ ضرورةً[203]. وإبدالُ الياءِ من التاءِ قليلٌ؛ لبُعدِ مخرجِ الياءِ منها، ولكنَّ بينَهما مُشابهةٌ، فالتاءُ مهموسةٌ والياءُ خفيّةٌ، والهمسُ والخفاءُ مُتقاربانِ[204].

وإنْ كسرتَها جمعتَ على دَماميسَ مثل: قِيراطٍ وقَراريطَ ". ينظر: اللسان 88/6 (دمس). والدِمّاسُ هو السجن والسّربُ، وقالَ ابنُ دريدٍ في (الجمهرة 648/2): "والدِّمّاسُ بيتٌ في جوفِ بيتٍ، أو بيتٌ مدراسٍ لبعضِ أهلِ الملل، ولا أدري ما صحّتُه ". وينظر : الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص 267.

[192] ابن عصفور: المقرب 169/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 240 . 241.

[193] اللسان 366/1 (خنب). والخَنّابُ: الضّخم الأنف.

[194] اللسان 321/4 (زرر)، و 336/4 (زور). والغريبُ أنَّ ابنَ منظورٍ لم يُشرْ إلى شيءٍ من هذا في (مرر).

[195] البيت من مجزوء البسيط، وهو بلا نسبة في الصحاح للجوهري 955/3 (غبس).

[196] اللسان 153/6 (غبس). ومعنى غبا غبيس: ما بقيَ الدّهرُ.

[197] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في المقرب لابن عصفور 172/2، وشرح المفصل لابن يعيش 26/10.

[198] اللسان 726/11 (وصل). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 26/10 . 27، وشرح الملوكي في التصريف ص 248، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1.

[199] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 401/2. وينظر: الصبان: حاشية الصبان 329/4، والأزهري: شرح التصريح 390/2.

[200] المبرد: المقتضب 92/1.

[201] أبو حيان: النكت الحسان ص 249. ونسبَ الأُشمونيُّ في شرحه (643/2) ذلكَ لقومٍ من أهلِ الحجازِ، وذكرَ أنّهم يتركونَ هذا الإبدالَ، ويجعلونَ فاءَ الافتعالِ وفروعِه بحسبِ الحركاتِ قبلها، فيُبدلُونَها ياءً بعد الكسرةِ، وألفًا بعدَ الفتحةِ، وواوًا بعدَ الضمّةِ، نحو: ايتسرَ ياتسرَ فهو موتسرٌ، ونقلَ عن الجرميِّ أنَّ من العربِ مَن يهمزُ، فيقولُ: ائتسر بأتسر فهو مؤتسر، ثُمَّ وصف هذه اللغة بالغرابة.

[202] سيبويه: الكتاب 334/4. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 3269، وابن ولاد: الانتصار لسيبويه ص 263.

[203] ابن عصفور: المقرب 172/2.

[204] العكبري: اللباب 339/2. وينظر: برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 31.

ومنه كذلكَ قولُهم في إمَّا: إيمَا[205]، وفي أمّا: أيمَا[206]، فاستُثقلَ التضعيفُ فأُبدلَ من ميمها الأولى ياءٌ. وإبدالُ الميمِ في (أيمَا) ياءً منسوبٌ إلى تميمٍ[207]، وهو إبدالٌ نادرٌ عندَ المُبرّد؛ لأنَّ بابَ إبدالِ أحدِ حرفَيِ التضعيفِ ياءً أنْ يكونَ قبلَ المضاعفِ كسرةٌ فيما يكونُ على بناءِ فعّالٍ[208]، وأمّا (أيمَا) فقبلَ المضاعفِ فتحةٌ. وهذا الإبدالُ غيرُ لازمٍ[209].

2 . إبدالُ ثاني المثلين:

يُبدلُ من ثاني المثلينِ ياءٌ، سواءٌ أكانَ المثلانِ متجاورَينِ أم كانَ أحدُهما مفصولاً من الآخرِ بفاصلِ حرفٍ.

أ . فمن إبدالِ ثاني المثلينِ ياءً على التّجاوُرِ تصديةٌ، في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلاَتُهُم عِندَ البيتِ إِلاّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾، الأصلُ فيه، كما نقلَ ابنُ منظورٍ عنِ ابنِ السكّيتِ عن أبي عبيدةَ، تَصدِدَةٌ، فأُبدلتِ الدالُ الثانيةُ ياءً؛ لأنّهُ من صَدَّ يَصُدُّ، وهو التصفيقُ والصوتُ[210]. وذكرَ ابنُ يعيشَ أنَّ الرُّستميَّ (أبو جعفرٍ الطبريُّ) أنكرَ أنْ يكونَ هذا من مُحوّلِ التضعيفِ، وإنّما الياءُ فيه أصليّةٌ غيرُ مُبدلةٍ، وهو من الصّدى، وهو حكايةُ الصوتِ. وقولُ أبي عبيدةَ غيرُ ممتنعٍ عندَ ابنِ يعيشَ، "فتكونَ تفعلةً كالتّحلّةِ والتَّعلّةِ، فلمّا قُلبتِ الدالُ الثانيةُ ياءً امتنعَ الإدغامُ؛ لاختلافِ اللفظينِ "[211]. وإبدالُ الدالِ ياءً ههنا ليسَ على اللزومِ[212].

ومنه أيضًا التَّنَادي، الأصلُ فيه التّنَادُدُ من ندَّ، وجَعلُوا منهُ قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ ﴾، بتخفيفِ الدالِ. ووجهُ ذلكَ أنّهم لَيّنُوا تشديدَ الدالِ، وجَعلُوا إحدَى الدالينِ ياءً، ثُمَّ حَذفُوا الياءِ، لتعتدلَ رؤوسُ الآي، ويمكنُ أنْ يكونَ من النّداءِ، فحُذفتْ الياءَ لتعتدلَ رؤوسِ الآي أيضًا[213].

ومنه كذلكَ اللَذْوَى على وزنِ الفَعْلَى، والأصلُ فيه اللَدَّى، فأُبدلتِ الذالُ الثانيةُ ياءً استخفافًا[214]، ثُمَّ قُلبتِ الياءُ واوًا على حدِّ قلبها في تَقْوَى. وقيلَ: إنَّ اللَذْوَى، وإنْ كانَ معناهُ اللذّةَ، فليسَ من مادّةِ لفظِه (لذذَ)، وإنما هو من بابِ سَبَطْرٍ، وما أشبهَهُ[215].

ومنهُ أيضًا أَحاظ وحظاءٌ، والأصلُ في الأوّلِ أَحاحظُ، على وزنِ أفاعلَ، ثُمَّ قلبتِ الظاءُ الثانيةُ التي هيَ لامٌ ياءً، والأصلُ في الثاني حظاظٌ، فقُلبتِ الظاءُ الثانيةُ ياءً كَراهيةَ التضعيفِ، ثُمَّ أُبدلَ من الياءِ الهمزةُ لوقوعها طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، كما قلبُوها في نحوِ قضاءٍ. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ قولَهم: أَحظَيتُه عليه، قد يكونُ من مُحوَّلِ المُضعّفِ، والأصلُ فيه أَحظَظْتُهُ، وقد يكونُ من الحُظْوَةِ، فلا يكونُ من هذا البابِ[216].

ومنه أيضًا قولُهم: لا أَمَلاهُ، والأصلُ فيه لا أَمَلُّهُ، فأبدلتِ اللامُ الثانيةُ ياءً[217]. ومثلُه: أَمَليتُ، والأصلُ فيه أَمَلَلْتُ، أُبدلتِ اللامُ الثانيةُ ياءً. ونقلَ ابنُ منظورٍ عنِ الفرّاءِ أنَّ أَمْلَلْتُ لغةُ أهلِ الحجازِ وبني أسدٍ، وأنَّ أمليتُ لغةُ بني تميمٍ[218] وقيسٍ. وقد نزلَ القرآنُ الكريمُ باللغتينِ. فمن أَمليتُ قولُهُ تعالى: ﴿ فَهِيَ تُمْلَى عَلَيهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾[219]، ومن أَمللتُ قولُهُ تعالى: ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ[220] بِالعَدْلْ ﴾[221]. ومعنى

---

[205] اللسان 40/2 (ستت). وينظر: ابن جني: الخصائص 56/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

[206] اللسان 437/13 (همن). وينظر: الفراء: معاني القرآن 267/3، وابن السكيت: إصلاح المنطق ص 301 . 302، والمبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، وابن هشام: مغني اللبيب ص 79، والبغدادي: خزانة الأدب 552/4، والسيوطي: المزهر 473/2.

[207] المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص 117.

[208] المبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، والبغدادي: خزانة الأدب 552/4.

[209] ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[210] اللسان 246/3 (صدد)، و 455/14 (صدي)، وينظر 458/14 (صري)، وابن السكيت: الإبدال ص 135، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن عصفور: المقرب 171/2، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 132. ولم يُشر إلى ذلكَ أبو عبيدة في (مجاز القرآن) 246/1، و 205/2. وصدّى الرجلُ صفّقَ بيديه، ويتصدّى يقتربُ. والآية 35 من الأنفال.

[211] ابن يعيش: شرح المفصل 25/10. وينظر: أبوحيان: ارتشاف الضرب 154/1 وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.

[212] أبو حيان: تقريب المقرب ص 124. ووهم محقق الكتاب إذ ظنّها (قصدية).

[213] اللسان 420/3 (ندد). والآية 32 من سورة غافر.

[214] اللسان 507/3 (لذذ). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث247/4. واللذوى اللذّةُ.

[215] اللسان 246/15 (لذا).

[216] اللسان 440/7 (حظظ). وينظر: 186/14 (حظا). وينظر: الفارسي: المسائل العضديات ص 147. وأحظيتُه عليه فضّلتُهُ عليه.

[217] اللسان 629/11 (ملل). وينظر 405/11 (طلل)، والفارسي: المسائل العضديات ص 33. ومَلَّ الشيءَ بَرِمَ به.

[218] ينظر: المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص 116.

[219] الفرقان الآية 5.

[220] البقرة الآية 282.

[221] اللسان 630/11 (ملل). وينظر: المبرد: المقتضب 62/1، و246، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، والفارسي: المسائل العضديات ص 33، وابن جني: الخصائص 318/2، والاستراباذي: شرح الشافية 210/3. وأملَّ الشيءَ قالَهُ فكتبَ.

هذا أنَّ أملى ليستْ ممّا حُوّلَ مضاعفُهُ ياءً عندَ الفرّاءُ، بل هما لغتان لحَيَيَنِ أو قبيلتينِ كما ذكرَ ابنُ الجبّان[222]، وأكّدَهُ الزمخشريُّ[223]، والفيّوميُّ[224]، واختارهُ ابنُ يعيشَ؛ "لأنَّ تصريفَهما واحدٌ، تقولُ: أَملى الكتابَ يُمليه إملاءً، وأملّهُ يُمِلّهُ إملالاً، فليسَ جعلُ أحدهما أصلاً والآخرَ فرعًا بأولى من العكسِ "[225]، ولم يستبعدْهُ أبو حيّانَ[226]. وتغييرُ أَمللتُ إلى أَمليت ليسَ واجبًا، وإنّما غُيِّرَ استحسانًا[227]، والتضعيفُ فيه صحيحٌ جيدٌ[228]؛ لكونه إبدالاً غيرَ لازمٍ[229].

ومنهُ ائتَمَيتُ، وأصلُهُ ائْتَمَمْتُ، أُبدلتِ الميمُ الثانيةُ ياءً، كَراهيةَ التضعيفِ، قالَ الشاعرُ:

تَزُورُ امْرأً أمَّا الإلَهَ فَيَتَّقِي وأمَّا بفِعلِ الصالحينَ فَيَأْتَمِي[230]

قالَ الأُشْمونيُّ: "قالَ ابنُ الأعرابيِّ: أرادَ فَيَأْتَمُّ ". فأَبدلَ الميمَ الثانيةَ ياءً كَراهيةَ التضعيفِ، وهو إبدالٌ غيرُ لازمٍ[231].

ومنهُ أيضًا أنَّ أبا إسحقَ الزّجّاجَ جعلَ (الحَمِي) في قولِ العجّاجِ[232]:

قَواطِنًا مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

ممّا أبدلتْ فيه الميمُ الثانيةُ ياءً. وتفسيرُ ذلكَ أنّهُ أرادَ الحَمامَ، فحذفَ الألفَ، فصارتِ الحَمَم، فاجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، فلزِمَهُ التضعيفُ، فأبدلَ من الميمِ الثانيةِ ياءً، كقولِهم في تَظَنَّنْتُ: تَظَنَّيتُ، لثقلِ التضعيفِ، وثقلِ حرفِ الميمِ، وكسرَ ما قبلَ الياءِ؛ لتسلمَ من الانقلابِ إلى الألفِ. وقيلَ: إنَّه حَذَفَ الميمَ من الحَمَامِ، وقلبَ الألفَ ياءً. وهذا الحذفُ شاذٌّ، لا يجوزُ أنْ يقالَ في الحِمامِ: الحِمي[233]. وذكرَ الشَّنْتمريُّ وجهًا ثالثًا استحسنَهُ، وهو "أنْ يكونَ اقتطعَ بعضَ الكلمةِ للضرورةِ، وأبقَى بعضَها للدَّلالةِ على المحذوفِ منها وبناها بناءَ يدٍ ودمٍ، وجبرَها بالإضافةِ، وألحقَها الياءَ في اللفظِ لوصلِ القافيةِ "[234].

وممّا أبدلَ أحدُ حرفَيهِ ياءً المهَيمِنُ، والأصلُ فيهِ المؤَأمِنُ، بهمزتينِ، فحُوّلتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً كَراهيةَ التشديدِ، فصارَ مُؤَيْمِنًا، ثُمَّ أُبدلَ من الهمزةِ الأولى هاءً، كقولِهم: هَراقَ وأراقَ. وقيلَ إنَّ أصلَهُ مُؤَيْمِنٌ على وزنِ مَفيعلٍ من الأمانةِ، والهاءُ بدلٌ من الهمزةِ[235].

ومنهُ يُشاري، في حديثِ السائبِ: "كانَ النبيُّ، صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ، شَريكي، فكانَ لا يُشاري ولا يُمَاري ولا يُداري ". فقد قيلَ: إنَّ (يُشاري) من مُحولِ التضعيفِ، والأصلُ لا يُشارِرُ، ثمَّ قلبَ إحدَى الراءينَ ياءً. وقيلَ: إنَّه من شريَ[236]، وهذا الوجهُ هو الأوجهُ عندَ ابنِ الأثيرِ[237].

ومنه الفَظَى، والأصلُ فيهِ الفظُّ، فقُلبتِ الظاءُ ياءً. وقيلَ: إنَّ لامَهُ ياءٌ، وليستْ مُحوّلةً من الظاءِ[238]. ولم يُذكرْهُ ابنُ منظورٍ في (فظظ).

ومنه حَسيتُ بالشيءِ وحَسَيتُهُ وأَحسَيتُ، الأصلُ فيه حَسِسْتُ وحَسَسْتُهُ وأَحْسَسْتُ، فأُبدلت السينُ الثانيةُ ياءً؛ كراهيةَ اجتماعِ حرفينِ من جنسٍ واحدٍ[239]. وذكرَ الزجاجيُّ أنَّ إبدالَ الياءِ من إحدَى السينينِ في حَسَستُ بالشيءِ أقيسُ[240].

---

[222] ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 305.

[223] الزمخشري: الكشاف 403/1.

[224] الفيومي: المصباح المنير ص 580 (مللته).

[225] ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.

[226] أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

[227] ابن جني: الخصائص 233/2.

[228] سيبويه: الكتاب 424/4.

[229] ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[230] اللسان 26/12 (أمم). ورُسمت ائتميت في (اللسان) وأَتَمَى. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 252. والبيت من الطويل، وهو لكثير عزّة في ديوانه 122/2. وفيه: رأت رجلاً، بدلا من: تزورُ امرأً.

[231] الأشموني: شرح الأشموني 650/2. وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 135، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1، وابن عصفور: المقرب 171/2. وائتميت اتخذت فلانا إمامًا.

[232] الرجز في ديوانه 59. ويروى أيضًا: أوالفًا.

[233] اللسان 159/12 (حمم). وينظر: سيبويه: الكتاب (هارون) 26 . 27.

[234] الشنتمري: تحصيل عين الذهب، مطبوع بأسفل صحائف الكتاب لسيبويه (بولاق) 8/1.

[235] اللسان 436/13 (همن). وينظر: الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 182/1، والزجاجي: اشتقاق أسما الله ص 227.

[236] اللسان 430/14 (شري). والمُشَارَاةُ: المُلاحّةُ.

[237] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 468/2.

[238] اللسان 159/15 (فظا). والفَظُّ أو الفَظَى ماءُ الكرشِ.

[239] اللسان 49/6 (حسس). وينظر 246/15 (لذا)، وثعلب: المجالس 418/2، والسيوطي: المزهر 473/2. وحسيتُ له رققتُ له.

ومن ذلكَ ما حكاهُ أبو العباسِ ثعلبٌ: لا وَرَبْيكَ لا أفعلُ، يُريدونَ لا وَربّكَ لا أفعلُ، فأبدلَ الباءَ الثانيةَ ياءً؛ لأجلِ التضعيف[241].

وهو بدلٌ غيرُ لازمٍ، ولا مقيسٍ، وشاذٌّ نادرٌ في كلامِ العربِ؛ لأنَّ الثلاثيَّ المجرّدَ لا يُقلبُ فيهِ أحدُ المثلينِ، فكما لا يُقالُ في نحوِ: مَدَدْتُ: مَديتَ، كانَ قولُهم: ربيكَ، شاذًّا[242].

ومن ذلكَ الطَّلا، الأصلُ فيهِ عندَ ابنِ فارسٍ الطَّلَلُ، ثُمَّ أُبدلَ إحدَى اللامينِ ياءً. قالَ مُعلّقًا على قولِ الشّاعرِ[243]:

وخَدٌّ كَمَتنِ الصُّلَبِيِّ جَلَوتُهُ جميلِ الطَّلا مُستشْرِبِ الوَرْسِ أكحَلِ

"فهذا إنْ صحَّ فهو عندِي من الإبدالِ، كأنّهُ أرادَ الطّلَلَ، ثُمَّ أبدلَ إحدَى اللامينِ حرفًا معتلاً. وهو من بابِ تَقضّي البازي، وليسَ ببعيدٍ"[244].

وأوردَ ابنُ منظورٍ البيت في (اللسان) من غيرِ أن يشير إلى أنَّ فيه إبدالا[245].

ومن ذلكَ أيضًا مآمُ، الأصلُ فيهِ مَآمِمُ، كُرِهَ التضعيفُ فيهِ، فأبدلتِ الميمُ الأخيرةُ ياءً، فآلتِ الكلمةُ إلى مآمِي، ثمَّ أصابَها قلبٌ مكانيٌّ، فتقدّمت الياءُ المُبدلةُ إلى موضعِ العينِ، فصارتْ مَآيِم[246].

وممّا أُبدلَ أحدُ حَرفَيْ تضعيفِه ياءٌ كراهيةً لاجتماعِ المثلينِ دَافِي، والأصلُ فيهِ دَافِفٌ[247]. وتَشَافَى الماءَ، والأصلُ فيهِ تَشَافَّهُ[248]. ومنه المَظَالِي، وأصلُهُ المَظَالِلُ[249]. وقولُهم: إنّهُ لَصاحبُ ضَدًى، وأصلُهُ ضَدَدٌ. وتَلبِيَةٌ، والأصلُ فيه تَلْبِبَةٌ، فأُبدلتِ الباءُ الثانيةُ ياءً كراهيةً لاجتماعِ المثلينِ[250].

ومنه، وهو ما لم يردْ في (لسانِ العربِ) تَنْسُلِ، في قولِ امرئِ القيسِ[251]:

وَإنْ كُنْتِ قَد سَاءتْكِ منِّي خَليقَةٌ فَسُلّي ثِيابِي منْ ثِيابِكِ تَنْسُلِ

قالَ أبو حيّانَ: "قالُوا: أصلُهُ تَنسلِلُ "[252]. وجعلَهُ أبو بكرٍ الأنباريُّ من نَسلَ[253]. وهو كذا في حاشيةِ الديوانِ.

ب. كما يُبدلُ ثاني المثلينِ ياءً، وإنْ كانَ مفصولاً بفاصلٍ:

من ذلكَ حدَاءٌ في قولِ الشّاعرِ[254]:

يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللهَاءِ أنْشَبَ منْ مَآشرِ حدَاءِ

والأصلُ فيهِ حدَادٌ، فأبدلَ من الدالِ الثانيةِ ياءً، وبينَها وبينَ الدّالِ الأولى الألفُ حاجزةً. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ هذا الإبدالَ ليسَ واجبًا، وأنّهُ غُيِّرَ استحسانًا، فساغَ ذلكَ فيه[255]. ونقلَ الفارسيُّ هذا المذهبَ عنِ ابنِ حبيبٍ وغيرِهِ من البغداديّنَ[256]. وإخالُ أنَّ استعمالَ حداءٍ بدلاً من حدادٍ ههنا أملتهُ الضرورةُ الشعريّةُ بسببِ حرفِ الرّويِّ الهمزةِ.

ومنه قولُهم في جمعِ دَيْجُوجٍ: دَيَاجٍ، فالأصلُ فيهِ دَيَاجيجُ، فكرِهُوا التضعيفَ، فأبدلُوا من الجيمِ الأخيرةِ ياءً، فاجتمعَتْ مَعَ الياءِ الأولى، فصارتْ (دياجيّ)، فخفَّفُوا بحذفِ إحدَى الياءينِ، فصارَ (دَياجٍ) من قبيلِ المنقوصِ، من بابِ جوارٍ[257]. وقد ناقشَ ابنُ منظورٍ هذا

---

[240] الزجاجي: الجمل ص 417.

[241] اللسان 399/1 (ربب). وينظر: والفارسي: المسائل العضديات ص 33 ، وابن جني: الخصائص 231/2، وابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

[242] ابن عصفور: المقرب 169/2، وابن جني: الخصائص 233/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124، والاستراباذي: شرح الشافية 210/3، و ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.

[243] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المقاييس واللسان.

[244] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 417/3 (طلى). والطَّلا الشَّخصُ.

[245] اللسان 14/15 (طلي).

[246] اللسان33/12 (أمم).

[247] اللسان 105/9 (دفف).

[248] اللسان 180/9 (شفف). وتشفّى الماء تَقصّى شُربَه.

[249] اللسان 418/11 (ظلل). والمظالُ جمعُ مَظلّة.

[250] اللسان 732/1 (لبب). وينظر: العكبري: اللباب 214/2.

[251] البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص 13. =

[252] أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

[253] الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 46 . 47.

[254] الرجز بلا نسبةَ في المسائل العضديات للفارسي ص 158، وفيهِ (المِشْعَل) بدلاً من (المَسعَل)، والخصائص 2/ 231، 318، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 746/2، والأمالي للقالي 246/2.

[255] اللسان 141/3 (حدد). وينظر: ابن جني: الخصائص 231/2. وحدَّ السِّكينَ شَحَذَها.

[256] الفارسي: المسائل العضديات ص 158.

الجمعَ في (اللسان)، فذكرَ أنَّ الدّيجوجَ يجمعُ على دَياجيجَ، ودَياجٍ، وأنَّ أصلَ دَياجٍ .كما يرى ابنُ جنّي . هو دَياجيجُ، ثُمَّ خفَّفُوهُ بحذفِ الجيمِ[258]. والفرقُ واضحٌ بينَ القولين، فاللفظُ من مُحوّلِ التضعيفِ وَفْقَ القولِ الأوّلِ، وليسَ منهُ وَفْقَ قولِ ابنِ جنّي.

ومِن ذلكَ أيضًا جمعُهم العُنْجُوجَ على عَنَاجِي، والأصلُ فيهِ عَنَاجِجُ، ثُمَّ حُوّلت الجيمُ الأخيرةُ ياءً[259].

ومنه أيضًا صَهْصَيتُ بالقومِ، ودَهدَيتُ الحجرَ، الأصلُ في الأوّلِ صَهْصَهْتُ[260]، وفي الثاني دهْدَهْتُ الحجرَ، فحُوّلت الهاءُ الثانيةُ ياءً للتضعيفِ، وإنْ كانَ الفصلُ قد وقعَ بينَ الهاءينِ؛ لقُربِ شبَهِها بالهاءِ، فالياءُ مدّةٌ والهاءُ نَفسٌ، كما أنّها مثلُها في الخفاءِ والخفّةِ[261]. وقيلَ: إنَّ دهدهتُ ودهديتُ لغتانِ ، وإنَّ الهاءَ لغةُ تميمٍ ، والياءَ لغةُ أهلِ العاليةِ[262]. وقد جعلَ العكبريُّ الياءَ أصلا، والهاءَ مُبدلةً منها. قالَ: "وقالُوا في دُهْدِيَةِ الجُعَلِ: دُهْدُوهةٌ، والأصلُ الياءَ، لقولِهم: دَهْدَيتُ الحجرَ "[263].

ومِنه أفناءٌ، وهو ممّا فاتَ ابنَ منظورٍ في (لسانِ العربِ)، والأصلُ فيهِ أَفنانٌ، جمعُ فَنٍّ، فأُبدلَتِ النونُ الأخيرةُ ياءً لاجتماعِ المثلينِ، وإنْ كانَا مفصولينِ بحاجزٍ حجزَ بينَهما، ثُمَّ قُلبَتِ الياءُ همزةً، لوقُعِها طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ[264].

3 . إبدالُ ثالثِ الأمثالِ ياءً:

وأمّا إبدالُ ثالثِ الأمثالِ ياءً، فهو كثيرٌ في كلامِهم، واسعٌ. قالَ أبو عُبيدةَ: "والعربُ تقلّبُ حروفَ المُضاعفِ إلى الياءِ"[265]. وذلكَ إذا اجتمعَ في الكلمةِ ثلاثةُ أحرفٍ مُتشابهةٍ، وكانتْ على وزنِ فعَّلَ أو تَفَعَّلَ، ممّا كانتْ عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ، وضُعّفتْ فيهِ العينُ، فيبدلُون من الحرفِ الأخيرِ ياءً استثقالاً للتضعيفِ؛ لكونِهِ موضعًا يُكرهُ فيهِ التضعيفُ لتوالي الأحرفِ المتشابهةِ، فيعمدُونَ إلى تخفيفِهِ بإبدالِ الأخيرِ من هذه الأحرفِ ياء. وذكرَ اللغويون أنَّ الإبدالَ في مثلِ هذا النوعِ من الألفاظِ مطّردٌ[266].

والحروفُ التي تبدلُ ياءً هي: الباءُ، والتّاءُ، والجيمُ، والرّاءُ، والزّايُ، والسّينُ، والصّادُ، والضّادُ، والطّاءُ، والظّاءُ، والعينُ، والقافُ، والكافُ، واللامُ، والميمُ، والنّونُ، والهاءُ. وذكرَ العُكبَريُّ أنَّ جميعَ حروفِ المُعجمِ تُبدلُ ياءً إذا تكرّرتْ[267]، واستثنى الأُشمونيُّ الألفَ[268]، وهو غيرُ دقيقٍ كما سيأتي . ويكونُ الإبدالُ من الثالثِ على التّجاوُرِ بينَ الأمثالِ، أو مفصولةً.

أ . الإبدالُ من الثالثِ على التّجاوُرِ:

من ذلكَ قولُهم: لَبّيتُ، أصلُهُ لَبَّبْتُ فَعَّلتُ، فاستثقلُوا ثلاثَ باءَاتٍ، فقلبُوا الباءَ الأخيرةَ منها ياءً؛ لأجلِ التضعيفِ[269]. ومذهبُ ابنِ جنّي[270] وابنِ يعيشَ[271] أنَّ أصلَ ياءِ لبّيتُ ليسَ باءً، وإنّما هو مُشتقٌّ من لفظِ: لبّيكَ، اشتقُّوا من الصوتِ فعلاً، فجاؤوا بهِ بحروفِهِ،، كما قالُوا: سَبْحَلَ من سبحانَ اللهِ، فالياءُ في لَبّيتُ هيَ الياءُ في لبّيكَ، وهيَ ياءُ التثنيةِ[272].

---

[257] ابن يعيش: شرح المفصل 26/10. وينظر: شرح الملوكي في التصريف ص 248 . 249، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 132.

[258] اللسان 265/2 (دجج). وينظر: ابن عصفور: المقرب 172/2. وليلةٌ ديجوجٌ: مُظلمةٌ.

[259] اللسان 330/2 (عنج). والعُنْجُوجُ: الرائعُ من الخيلِ.

[260] اللسان 511/13 (صهصه). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 26/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 253، وابن عصفور: المقرب 170/2، والأشموني: شرح الأشموني 649/2. وصَهصَه بالقومِ زجرَهم.

[261] اللسان 489/13 (دهده). وينظر: سيبويه: الكتاب 393/4، وابن السّراج: الأصول في النحو 261/3، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، والفارسي: المسائل العضديات ص 158، واين يعيش: شرح المفصل 25/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 253، وابن عصفور: المقرب 172/2، والممتع في التصريف 378/1، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 532/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2 . 400. ودهديت الحجر دحرجته.

[262] غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص 229.

[263] العكبري: اللباب 343/2.

[264] الفارسي: المسائل العضديات ص 158 . 159. والأفنانُ الألوانُ واحدُها فَنٌّ. وأمّا الأفنانُ بمعنى الأغصانُ فواحدُها فَنَنٌ.

[265] أبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2.

[266] ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 305.

[267] العكبري: اللباب 314/2.

[268] الأشموني: شرح الأشموني 585/2.

[269] اللسان 731/1 (لبب). وينظر: 239/15 (لبي)، وأبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 133، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن يعيش: شرح المفصل 119/1، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. ولبّيتُ من قولِهم: ألبَّ بالمكانِ إذا أقامَ بهِ ولزمَهُ.

[270] ابن جني: سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 774/2.

[271] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 247.

[272] اللسان 732/1 (لبب). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.

وأمّا لبّيكَ، ففي أصلها ثلاثةُ أقوالٍ. الأوّلُ أنّها مِن لَبَّبَ على وزنِ فعّلَ، والثاني، وهو قولُ يُونسَ، أنّها مِن لَبَّبَ أيضًا، ولكنّها على زِنة فَعْلَلَ، لا فعّلَ لقلّة فعّلَ في الأسماءِ. وعلى هذينِ القولينِ فالياءُ مَبدلةٌ من الباءِ الثالثةِ، والقولُ الثالثُ أنّه ليسَ مِن هذا البابِ، والياءُ ياءُ التثنيةِ، كسَعديكَ، وزِنتُهُ فَعْلَيكَ، واشتقاقُهُ من البَّ بالمكانِ[273].

ومن ذلكَ قولُهم: رَبّاهُ تَرْبِيَةً، فالأصلُ فيه: رَبَبَهُ تَرْبَبَةً، فأُبدلَ من الباءِ الأخيرةِ ياءٌ. وفي (ربا) ذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ رَبّيتُ ورَبَّبْتُ بمعنًى واحدٍ[274]، في إشارةٍ إلى أنَّ اللفظتينِ أصلانِ مُنفصلانِ.

ومِن ذلكَ تَمَتّى في الحَبْلِ، فالأصلُ فيه تَمَتَّتَ، فكرِهُوا تضعيفَهُ، فأبدلُوا التاءَ الثالثةَ ياءً[275].

ومِن ذلكَ أيضًا صَدّى يُصَدِّي، الأصلُ فيه صَدَّدَ يُصدِّدُ، من الصَّدَدِ، فلمّا كثُرتِ الدالاتُ قُلبتِ الأخيرةُ منها ياءً. وحُمِلَ على ذلكَ قولُهُ جلَّ ثناؤُهُ﴿ إذا قومُكَ منهُ يَصِدُّونَ ﴾. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ أصلَ يَصِدُّونَ هو يَصِدِّدُونَ، أي يضِجُّونَ ويعِجّونَ، فحوّلَ إحدَى الدالاتِ ياءً، فصارتْ يَصِدّيون، ثُمَّ حُذفتِ الياءُ على حدِّ حذفِها في يرمُونَ[276].

وممّا أُبدلَ فيه التضعيفُ ياءً قولُهم: تَسَرَّيْتُ، وفي أصلِه خلافٌ. قيلَ: أصلُهُ تَسَرَّرْتُ[277] من السِّرِّ، فلمّا توالتْ ثلاثُ راءاتٍ أبدلُوا الأخيرةَ ياءً. وعليه تكونُ السُّرِّيَّةُ من تَسرَّيتُ، وأصلُها سُرُّورَةٌ من سَرَرَ، وَوَزنُها فُعُّولَةٌ. وقيلَ: إنَّ سُرِّيةً على وزنِ فُعلِيّةٍ من السرورِ. وبناءً على هذينِ القولينِ فلامُها راءٌ. وقيلَ: إنَّ تسرّى تفعّلَ، لامُ الفعلِ ياء[278]. وقيلَ: إنَّ تسَرّى تفعّلَ، لامُ الفعلِ واوٌ أُبدلتْ منها الياءُ[279]، وأصلُه السروُ. وقيلَ: يحتملُ أنْ يكونَ وزنُ تسرّى تفَعلَى، فالألفُ فيه زائدةٌ للإلحاقِ، فليستْ بدلاً من راءٍ ولا واوٍ ولا ياءٍ، بل تكونُ انقلبتْ ياءً كما قُلبتِ الألفُ في تَجَعبى في قولِكَ: جعبيتُه فتَجَعْبى؛ ياءً[280]. وتسرَّيتُ غلَّطَ عندَ الليثِ لا يصحُّ، ومثالُ سُرِّيَّةٍ عندَهُ فُعْلِيَّةٌ، من تَسَرَّرْتُ[281]، وعندَ غيرِه صَحيحٌ صوابٌ[282]. وإبدالُ الرّاءِ ياءً في تسرّيتُ شاذٌ، ليسَ بلازمٍ عندَ سيبويهِ، والتضعيفُ فيه عربيٌّ جيّدٌ"[283]، وهو إبدالٌ لازمٌ كما يرى ابنُ عصفورٍ، وأبو حيّانَ[284].

ومنهُ كذلكَ شَرَّى اللحمَ والأَقِطَ والثوبَ ونحوَها، والأصلُ فيه شَرَّرَهُ، وقد آلَ بالصنعةِ إلى لفظِ (ش ر ي)، استثقالاً لتكريرِ الراءاتِ[285].

ومنه أيضًا الشاةُ المُصَرّاةُ، أصلُهُ المُصَرَّرَةُ، فلمّا اجتمعَ في الكلمةِ ثلاثُ راءاتٍ حُوّلتِ الأخيرةُ منها ياءً. ويمكنُ أنْ تكونَ من الصَّرِي، وعليه فليستْ من هذا البابِ[286].

ومِن ذلكَ قولُهم: تَعَزَّيتُ عنهُ، أصلُها تَعَزَّزْتُ، ثُمَّ أُبدلَ من الزايِ الأخيرةِ ياءٌ للخفّةِ. وقيلَ: إنَّ تَعزّى من عزِيَ، وعليهِ فليسَ من هذا البابِ[287].

ومِن ذلكَ دَسَّاهُ، الأصلُ فيهِ دَسَّسَهُ، فأُبدلتِ السينُ الأخيرةُ ياءً، كَرَاهيةَ التضعيفِ، ومنهُ قولُ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَخَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾[288]. وقالَ الفرّاءُ في هذه الآيةِ: "ونُرَى ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّ دَسَّاهَا من: دَسّسْت، بُدِّلتْ بعضُ سِيناتِها ياءً، كما قالُوا: تَظَنَّيتُ

---

[273] اللسان 731/1 ـ 732 (لبب). وينظر: العكبري: اللباب 313/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 247.

[274] اللسان 401/1 (ربب)، 307/14 (ربا). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص 536. ومعنى ربّاه وتربّاه: أحسنَ القيامَ عليه.

[275] اللسان 88/2 (متت). وينظر: 285/15 (مطا)، و271/15 (متا). وتمتّى في الحَبْلِ: اعتمد عليه ليقطعَه أو يمُدّه.

[276] اللسان 246/3 (صدد)، و 455/14 (صدي)، وينظر 458/14 (صري)، و ابن عصفور: المقرب 171/2، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، وأبوحيان: ارتشاف الضرب 153/1. والآية 57 من الزخرف. وصدّى الرجلُ صفّقَ بيديه، ويتصدّى يقتربُ.

[277] وينظر: المبرد: المقتضب 62/1، و246.

[278] اللسان 378/14 (سرا). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 134.

[279] وينظر: العكبري: اللباب 314/2 ـ 315.

[280] جعبيتُه وجعبيتُه فتجعبى صرعته، الياءُ زائدةٌ، كما قالُوا: سَلْقَيْتُهُ من سَلَقَهُ. ينظر: اللسان 267/1 (جعب).

[281] اللسان 358/4 (سرر). وينظر: الفراهيدي: العين 175/8 (ذر)، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. والسِّرُّ هو النكاحُ.

[282] ابن جني: الخصائص 90/2. وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 302، وابن يعيش: شرح التصريف الملوكي ص 250.

[283] سيبويه: الكتاب 424/4. =

[284] ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124. ووهم محقق (تقريب المقرب) إذ ظنَّ أنّها (تُسَرَّيْتُ).

[285] اللسان 401/4 (شرر). وشرّى اللحم وضعُه على خَصَفةٍ أو غيرِها ليجفَّ. ولم يذكرِ ابنُ منظورٍ هذه الكلمةَ بهذا المعنى في (شرا).

[286] اللسان 452/4 (صر)، و 458/14 (صري). وهي الشاةُ المُحفّلةُ. وصَرَّ الناقة يصرُّها شدَّ ضرعها.

[287] اللسان 377/5 (عزز)، و 52/15 (عزا). وتعزّيت عنهُ تصَبَّرتُ.

[288] اللسان 82/6 (دسس)، و 219/7 (قضض). والآيتان 9، و 10 من سورة الشمس. ودسّاها أخفاها.

من: الظَّنِّ ... ونُرى أنَّ دسَّاهَا دَسَّسَها؛ لأنَّ البخيلَ يخفي منزلَهُ ومالَهُ، وأنَّ الآخَرَ يُبرِزُ منزلَهُ على الأشراف؛ لئلاّ يَستَتِرَ عنِ الضِّيفَان "[289].

وقالَ الزجاجُ: "ومعنى دسَّاها جعَلَها قليلةً خسيسةً، والأصلُ دَسَّسَها، ولكنَّ الحروفَ إذا اجتمعت من لفظ واحد أُبدلَ من أحدها ياءٌ"[290].

ومِن ذلكَ قَصَّيْتُ أَظافري، وقد ذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ في أصلِه قولين. الأوّلُ أنَّ الأصلَ فيه قَصَّصْتُ، فلمّا توالتْ ثلاثُ صادات حُوِّلتْ إحدَاهنَّ ياءً للتخفيف[291]. وإبدالُ الياءِ ههنا غيرُ لازمٍ كما يرى ابنُ عصفورٍ[292]. والقولُ الثاني، وهو للكسائيِّ، أنَّ قَصَّيتُ أظافري ليسَ من مُحوَّلِ التضعيف، وإنّما أصلُ الياءِ فيه واوٌ من قَصا، وأنَّ المعنى أَخذَ من قاصيتِها[293]. وهو ما أشارَ إليه الأُشمونيُّ حيثُ قالَ: "إنَّ الياءَ ههنا أصلُها الواوُ، وانَّ المعنى تَتبَّعتُ أقصَاها "[294].

والإبدالُ في قصّيتُ شاذٌ، ليسَ بواجبٍ عندَ سيبويه، إذ إنَّ التضعيفَ فيه عربيٌّ كثيرُ الاستعمالِ[295].

ومن ذلكَ تَفَضَّيْتُ من الفضَّة، وأصلُهُ تَفَضَّضْتُ، فأُبدلتْ إحدَى الضادات ياءً[296].

ومنه أيضًا تَقَضَّيتُ، فالأصلُ فيه تَقَضَّضْتُ من تَقَضَّضَ البازي، فلمّا كثُرت الضاداتُ صارت الضادُ الأخيرةُ ياءً . وذكرَ ابنُ منظورٍ أنّهم لم يَستعمِلُوا تَفَعَّلَ من لفظِ (ق ض ض) إلاّ مُبدَلاً[297]، إشارةً إلى أنَّ المُبدلَ في الاستعمالِ هو الأفصحُ[298]. وإبدالُ الضادِ ياءً شاذٌّ[299]، غيرُ لازمٍ وفق رأيِ ابنِ عصفورٍ[300].

ومِن ذلكَ التَّمَطِّي، أصلُهُ التَّمَطُّطُ، أُبدلت الطاءُ الأخيرةُ ياءً، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلى أهلِه يَتَمطَّى ﴾، والأصلُ يتمطَّطُ، فكُرِهَ التشديدُ، فقُلبَ الطاءُ ياءً. وذكرَه ابنُ منظورٍ أيضًا في (مطا)، وعليه فليسَ فيه إبدالٌ[301].

ومِن ذلكَ قولُهم: حيةٌ تَتَلظّى، أصلهُ تَتَلَظَّظُ، ثُمَّ أبدلُوا الظاءَ الأخيرةَ ياءً[302]، وأمّا قولُهم: في الحرِّ يتلظّى، فليسَ من هذا البابِ، وإنّما هو من اللّظى[303].

ومِن ذلكَ أيضًا تَلَعَّيتُ اللُّعاعَ، فالأصلُ فيه تَلَعَّعْتُ، فكُرِهتْ ثلاثُ عيناتٍ، فأُبدلتِ العينُ الثالثةُ ياءً[304]. وهو إبدالٌ غيرُ لازمٍ[305].

ومِنه أيضًا شَفَّى فلانٌ، الأصلُ فيه شَفَّفَ، فأُبدلتْ إحدَى الفاءاتِ ياءً[306].

---

[289] الفراء: معاني القرآن 267/3. وينظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 134، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111.

[290] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 332/5.

[291] اللسان 73/7 (قصص). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 135، والاستراباذي: شرح الشافية 210/3.

[292] ابن عصفور: المقرب 170/2.

[293] اللسان 184/15 (قصا).

[294] الأشموني: شرح الأشموني 649/2. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح التصريف الملوكي ص 250، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1، والعكبري: اللباب 314/2.

[295] سيبويه: الكتاب 424/4. وينظر: أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[296] اللسان 208/7 (فضض). وتفضَّضْتُ يحتملُ أنْ يكونَ بمعنى اتّخذتُ الفضةَ أو استعملتُها.

[297] اللسان 219/7(قضض). وينظر 40/2 (ستت)، و 507/3 (لذذ)، و 358/4 (سرر)، و189/15 (قضي)، والفراء: معاني القرآن 267/3، والمبرد: المقتضب 62/1، و246، وابن السكيت: الإبدال ص 133، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وأبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 332/5، وابن جني: الخصائص 90/2، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111، والأشموني: شرح الأشموني 649/2، وابن يعيش: شرح الملوكي ص 250، وشرح المفصل 24/10. وتقضّض البازي هوى.

[298] ابن يعيش: شرح المفصل 25/10 حاشية رقم 1.

[299] الشنقيطي: الدرر اللوامع 213/2.

[300] ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124 .

[301] اللسان 404/7 (مطط)، و 284/15 (مطا). وينظر: 219/7 (قضض)، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111. والتّمطّي التمدّدُ. والأية 33 من سورة القيامة.

[302] اللسان 460/7 (لظظ). وينظر: 507/3 (لذذ). ومعنى تتلظّى تحرّك رأسها من شدّةِ توَقُّدِها وخُبْثِها.

[303] ينظر: اللسان 248/15 . 249 (لظي).

[304] اللسان 320/8 (لعع)، و 40/2 (ستت)، و249/15 (لعا). وينظر: الفراء: معاني القرآن 267/3، وابن السكيت: الإبدال ص 135، وإصلاح المنطق ص 302، وابن جني: الخصائص 91/2، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، و ابن عصفور: المقرب 171/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. وقالَ ابنُ السكيت: "خرجنا نتلعّى أي نأخذ اللُّعاعةَ، وهو بقلٌ ناعمٌ في أوّلِ ما يبدو ".

[305] أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[306] اللسان 437/14 (شفي). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 488/2. وشفّى فلانٌ رَبِحَ.

ومن ذلكَ عَقَّتِ الدّلوُ تَعْقِيَةً، الأصلُ فيه عَقَّقَتْ، فلمّا اجتمعتْ ثلاثُ قافاتٍ قَلَبُوا الأخيرةَ ياءً، ثُمَّ قُلبتْ ألفًا، وحُذِفتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنينِ[307].

ومن ذلكَ تَغَلَّيْتُ بالغالية، والأصلُ فيه تغَلّلتُ، فأبدلُوا من اللامِ الأخيرةِ ياءً. ومنعَ ذلكَ الفرّاءُ[308]، وعدَّ تَغَلَّيتُ مُولّدةً[309].

ومن ذلكَ أيضًا الطُلاّءُ. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّه من مُحَوَّلِ المُضعَّفِ، وأنَّ همزتَهُ مُنقلبةٌ عن ياءٍ مُبدلةٌ من لامٍ[310]. أي أنَّ أصلَهُ الطُّلاّلُ، فأبدلتِ اللامُ الأخيرةُ ياءً، وقُلبتِ الياءُ همزةً لوقوعِها طرفًا بعدَ الألفِ الزائدةِ، وعليهِ فوزنُهُ الفُعَّالُ. وأوردَهُ ابنُ منظورٍ في (طلي)[311]، وبناءً على ذلكَ فهمزتُهُ مقلوبةٌ عن ياءٍ أصليّة.

وممّا أُبدلت فيه اللامُ الثالثةُ ياءً تظلّى، وأصلُهُ تَظَلَّلَ،[312].وتَذَلّى، والأصلُ فيه تذَلَّلَ[313].

ومن ذلكَ تَكَمّاهُ، الأصلُ فيه تَكَمَّمَهُ، فأُبدلتِ الميمُ الأخيرةُ ياءً[314]. وأوردَهُ ابنُ منظورٍ في (كمي)[315]، وبناءً على ذلكَ فليستِ الياءُ مُبدلةً من الميمِ، بل هي أصلٌ، ونقلَ أبو حيّانَ عن ابنِ جنّي أنَّ ذلكَ مُحتملٌ[316]. وإبدالُ الميمِ في تكمّاهُ ليسَ بلازمٍ[317].

ومنه أيضًا، وهو ممّا لم يُذكرْ في (لسانِ العربِ)، مَعمّيةٌ، الأصلُ فيهِ مَعمّمةٌ، فأُبدلَ من الميمِ ياءٌ، وأجازَ ابنُ جنّي أنْ يكونَ من المعمِيِّ[318].

ومن ذلكَ تَظَنَّيْتُ على وزنِ تفعّلتُ، وأصلُهُ تظنَّنْتُ من الظنِّ، فأبدلُوا النونَ الثالثةَ ياءً للتضعيفِ، لمّا كثُرتِ النوناتُ[319]. وذكرَ أبو حيّانَ أنّه يحتملُ أنْ يكونَ وزنُه تَفَعلَيْتُ، والألفُ فيه لإلحاق، وليستْ بدلاً من النون[320].

وذكرَ ابنُ منظورٍ في (ظني) التَّظنِّي، ولكنّهُ أشعرَ أنَّه ليسَ من (ظني)، وإنّما من الظّنِّ. قالَ: "ليسَ في بابِ الظاءِ والنونِ غيرُ التّظنّي من الظنِّ، وأصلُهُ التَّظَنُّنُ، فأُبدلَ من إحدَى النوناتِ ياءٌ، وهو مثلُ تَقضَّى من تَقَضَّضَ "[321].

وإبدالُ النونِ ياءً في تظنّيتُ شاذٌ، ليسَ بلازمٍ عندَ سيبويه، والتضعيفُ فيهِ عربيٌّ فاشٍ على ألسنتهم[322]، وهو إبدالٌ لازمٌ عندَ ابنِ عُصفُورٍ، وأبي حيّانَ[323].

ومنهُ أيضًا عَنَّيتُ الكتابَ، والأصلُ فيه عَنَنتُ، كثرتِ النوناتُ وثُقُلَ اجتماعُها، فُبدلتِ الأخيرةُ ياءً، وعليهِ فأصلُ عُنوانٍ عُنَّانٌ، فلمّا كثُرتِ النوناتُ أبدلُوا من إحدهنَّ واواً[324]. وفي موضعٍ لاحقٍ ذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ في عُنوانِ الكتابِ لغاتٍ هي: عَنْوَنتُ وعَنَّيتُ وعَنَنتُ[325]، فأفهمَ كلامُهُ أنَّ عَنّيتُ لغةٌ، وليسَ من مُحوّلِ التضعيف.

ومنه فحلٌ مُعَنًّى، قيلَ: إنَّ الأصلَ فيهِ مُعَنَّنٌ، فأُبدلتْ من إحدَى النوناتِ ياءٌ، وقيلَ: الأصلُ فيهِ عنيَ[326]. ومنهُ كذلكَ تَغَنَّيتُ، الأصلُ فيهِ تَغَنَّنتَ، فحَوَلتِ النونَ الثالثةُ ياءً[327].

---

[307] اللسان 261/10 (عقق)، و 80/15 (عقا). ويقالُ للدلوِ إذا طلعتْ من البئرِ ملأى: عقّت تعقيةً.

[308] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 382/3.

[309] اللسان 503/11 (غلل). وينظر: 134/15 (غلا). وتغلّل بالغالية: تطيّبَ بها. والغالية أخلاطٌ من الطيبِ.

[310] اللسان 405/11 (طلل). والطُّلاَءُ الدمُ المطلولُ، أي المهدورُ.

[311] اللسان 12/15 (طلي).

[312] اللسان 25/15 (ظلا). وتظلّى فلانٌ إذا لزم الظّلَ والدِّعةَ.

[313] اللسان 289/14 (ذلا). وتذلّى فلانٌ إذا تواضعَ.

[314] اللسان 527/12 (كمم). وكَمَّ الشيءَ وكمّمَه سدَّهُ وطيّنَهُ وسَترَه.

[315] اللسان 231/15 (كمي). وكميتُ الشيءَ إذا سترته.

[316] أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.

[317] ابن عصفور: المقرب 171/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[318] أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.

[319] اللسان 272/13 . 273 (ظنن). وينظر: 731/1 (لبب)، و 88/2 (متت)، و 358/4 (سرر)، و 377/5 (عزز)، والفراء: معاني القرآن 172/1، و267/3، وأبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 134، وإصلاح المنطق ص 302. =

[320] أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

[321] اللسان 25/15 (ظني). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.

[322] سيبويه: الكتاب 424/4.

[323] ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124. والتّظني إعمالُ الظنِّ.

[324] اللسان 294/13 (عنن). وعنّيتَ الكتابَ وعنّنتُه إذا عنونتُه.

[325] اللسان 106/15 (عنا).

[326] اللسان 104/15 (عنا). وينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 21/4 (عن). والمعنّى المحبوس في العُنّةِ والعُنّةُ بناءٌ من حجارةٍ.

ومن ذلكَ تَسَنَّى، فالأصلُ فيه تَسَنَّنَ، فحُوِّلَت السّينُ الأخيرةُ ياءً[328]. وحَمَلَ أبو عَمْرٍو الشّيبانيُّ[329] على ذلكَ قولَ اللهِ جَلَّ ثَناؤُه: ﴿ انظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[330]، ورأى أنَّ أصلَهُ يَتَسَنَّنْ، من قولِه تعالى: ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾[331]، فأبدلُوا النونَ ياءً[332]، ثُمَّ قُلبتْ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، ثُمَّ انحذفتْ للجزمِ. وأوردَهُ ابنُ منظورٍ أيضًا في (سنا)[333]، وعليهِ فليسَ من مُحوّلِ التضعيفِ.

وناقشَ الفرّاءُ هذه الآيةَ فأجازَ أنْ يكونَ (يَتَسَنَّهْ) مأخوذًا من السّنةِ، والمعنى: لم يتغيّرْ بمرورِ السنينَ عليه، وأنْ تكونَ لامُ سنةٍ هاءً وَواوًا ونونًا[334]؛ فإنْ كانَتْ لامُها هاءً، فالهاءُ أصليّةٌ، وهي من قولكَ: بِعتُهُ مُساناةً، وإنْ كانتْ لامُها واوًا، فالهاءُ زائدةٌ دخلتْ لبيانِ الحركةِ؛ لأنَّ السنةَ تُجمعُ سَنوات، ومثالُ (فَعَّلت) منه يأتي تامًّا غيرَ محذوفةٍ لامُهُ، وهو تَسَنَّيت، وإنْ كانَتْ لامُها نونًا، عندَ مَن قالَ في تصغيرِها: سُنَيْنَةٌ، "جازَ أنْ يكونَ تَسَنّيت تَفعَّلت، أُبدلتِ النونَ بالياءِ، لما كثرتِ النونات، كما قالُوا تظنَّيت، وأصلُه من الظَّنِّ "، وذكرَ الفراءُ أنَّ هذا الوجهَ قليلٌ، وهو مَعَ قلّتِه جازَ أنْ يكونَ من مُحوّلِ التضعيفِ[335].

والإبدالُ في تسنّى إبدالٌ لازمٌ عندَ ابنِ عصفورٍ، وأبي حيّانَ[336].

ب . ويكونُ الإبدالُ من ثالثِ الأمثالِ مفصولةً:

من ذلكَ ذُرِّيَّةٌ. وفيها ستَّةُ أوجُه. الأوّلُ أنّها فُعْلولَةٌ، وأنَّ أصلَها ذُرْوُرَةٌ (ذُرُورةٌ) من الذّرِّ، ولكنَّ التضعيفَ لمّا كَثُرَ في الكلمةِ أَبدَلُوا من الراءِ الأخيرةِ ياءً، فصارتْ ذُرُّويَةً، ثُمَّ قُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغمتْ في الياءِ، وحُوِّلتِ الضمةُ كسرةً للمجانسةِ.

والثاني أنّها فُعَّيلَةٌ، وأنَّ أصلَها ذُرْرِيَرةٌ (ذُرِّيرةٌ)، من الذرِّ أيضًا، فأُبدلتِ الراءُ الأخيرةُ ياءً للتضعيفِ، والكسرةُ على هذا أصلٌ، غيرُ مُبدلةٍ.

والثالثُ أنّها فُعْلِيَّةٌ، وأنَّ أصلَها ذُرْرِيَةٌ (ذُرِّيّةٌ)، من الذَّرِّ، والياءُ على هذا غيرُ مُنقلبةٍ، ياءُ النسبِ، وكانَ القياسُ ذَرِّيّةً، بفتحِ الذالِ، ولكنّهُ نسبٌ شاذٌّ، لم يجئ إلا مضموم الأول.

والرابعُ أنّها فُعْلِيّةٌ، وأنَّ أصلَها ذُرْرِيئةٌ (ذُرِّئَةٌ) بالهمزِ، مِن ذَرَأَ، فخُفِّفتْ همزتُها، وألزمتِ التخفيفَ.

والخامسُ أنّها فُعْلِيَّةٌ، وأنَّ أصلَها ذُرْوِيَّةٌ (ذَرَوِيَّة)، من ذرا اللهُ الخلقَ ذروا، وأنَّ ذرا لغةٌ في ذرأَ.

والسادسُ أنّها فُعُولةٌ، وأنَّ أصلَها ذُرْرُووَةٌ (ذُرُوَّةٌ)، من ذَرَا يذرُوه، مثل: مَغْزُوٌ (مَغْزُوٌّ)، فغُيِّرتِ الكلمةُ فصارتْ كذلكَ.

وبناءً على المذاهبِ الأربعةِ الأخيرةِ، فليستِ الكلمةُ من مُحوّلِ التضعيفِ[337].

ومِن ذلكَ مَكَاكِيُّ، الأصلُ فيه مَكَاكيكُ، فأَبدلُوا من الكافِ الياءَ الثانيةَ كراهيةً للتضعيفِ[338]، وأمّا الياءُ الأُولى، فهي بدلٌ من واوِ المفردِ مكّوكٍ صارتْ ياءً في الجمعِ؛ لانكسارِ ما قبلَها[339]. وهو بدلٌ غيرُ لازمٍ[340].

ومنهُ أيضًا المُزَّاءُ. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ المُزَّاءَ من مُحَوَّلِ المُضعَّفِ، من غيرِ تبيانِ أصلِه[341]. وأُرى أنَّ أصلَهُ المُزَّازُ، ثُمَّ حُوِّلتِ الزايُ الأخيرةُ ياءً، وقُلبتِ الياءُ همزةً لوقوعِها طرفًا بعدَ الألفِ الزائدةِ، وعليهِ فوزنُها الفُعَّالَ. ونقلَ عن ابنِ بَرّي[342] أنَّ وزنَ المُزَّاءِ

---

[327] اللسان 315/13 (غنن). وغنّنَه جعلَه أغنَّ. والأغنّ الذي يُخرِجُ كلامَه من خَياشيمِه.

[328] اللسان 40/2 (ستت). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.

[329] وَهَمَ الأشمونيُّ في (شرحِه 649/2) إذ نسبَ ذلكَ إلى أبي عمرٍو بنِ العلاءِ. يقولُ ابنُ السّكيتِ: "وسمعتُ أبا عمرٍ (كذا في الإبدالِ والصوابُ عمرو) يقولُ: قولهُ: لم يتسنّ ... " الإبدال ص 134.

[330] البقرة الآية 259.

[331] الآيات 26، 28، 33 من الحجر.

[332] اللسان 503/13 (سنه) وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 134، وإصلاح المنطق ص 302، وابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 252. وتسنّى تغيّرَ.

[333] اللسان 404/14 (سنا).

[334] ينظر: الأخفش: معاني القرآن 182/1، والصبان: حاشية الصبان 336/4.

[335] الفراء: معاني القرآن 172/1.

[336] ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[337] ينظر في هذه المذاهب: ابن منظور 80/1 (ذرأ)، و 304/4 (ذرر)، و 285/14 . 286 (ذرا)، والفراهيدي: العين 175/8 (ذر)، وثعلب: المجالس 177/1، والفارسي: البغداديات ص 499، والعكبري: اللباب 324/2 . 326.

[338] اللسان 491/10 (مكك). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 350/4، و ابن عصفور: المقرب 172/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 251، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2. والمكوكُ: مكيالٌ لأهلِ العراقِ، وهو صاعٌ ونصفٌ.

[339] ابن يعيش: شرح المفصل 26/10.

[340] أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

[341] اللسان 409/5 (مزز).

يجوزُ أنْ يكونَ فُعَلاءً منَ المزِّ، وهو الفضلُ، والهمزةُ فيه للإلحاق، فهو بمنزلة قُوباء، وأنْ يكونَ فُعَّالاً من المَزِيّة، وأنَّ المعنَى فيهما واحدٌ، لأنّهُ يُقالُ: هو أَمَزُّ منهُ، وأَمزَى منهُ، أي أفضلُ[343]. وعلى هذا فليستِ الكلمةُ ممّا حُوِّلَ فيه أحدُ حَرفَيِ التضعيف.

ثانيًا . الإبدالُ إلى الواوِ:

قالَ الفرّاءُ: "والعربُ تُبدلُ في المُشدَّدِ الحرف منهُ بالياءِ والواوِ "[344]. وتُبدلُ العربُ الواوَ في المثلينِ أو الثلاثة.

أ . والإبدالُ من المثلينِ يكونُ من الأوّلِ، ومن الثاني. فممّا أُبدلَ مثلُهُ الأوّلُ الصَّيَّاغُ، والأصلُ فيه .كما يرى ابنُ جنّي[345] . الصَّوَّاغُ، فأُبدلَ من الواوِ الأولى ياءً، لكونِ الياءِ أخفَّ من الواوِ، كَراهيةً لالتقاءِ الواوين، ولا سيّما فيما كثُرَ استعمالُه، فصارَ تقديرُهُ الصَّيْوَاغَ، ثمَّ قلبُوا الواوَ ياءً، وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ الصَّيَّاغَ والصَّوَّاغَ ممّا تعاقبَ عليهِ الياءُ والواوُ في لغةِ أهلِ الحجاز[346]. والمُعاقبةُ بينَ الواوِ والياءِ يستعملُها أهلُ الحجاز[347].

وقد جعلَ بعضُ المحدثينَ تحويلَ الواوِ ياءً بعضَ أدلّةٍ استدلّ بها على ميلِ القبائلِ المتحضِّرةِ إلى الكسرِ؛ لكونِ الياءِ امتدادًا للكسرَةِ، واستبعدَ أنْ تكونَ إحدَى الصيغتينِ أصلا والأخرى فرعا، أو أنَّ تكون إحداهما بمثابةِ التطوُّرِ للأُخرى، ورجح كونَهما من بيئتينِ مُختلفتينِ، استُعملتا جنبًا إلى جنبٍ في زمنٍ واحد[348].

وقد يُبدلُ أحدُ المثلينِ واوًا، وقد فصلَ بينَهما فاصلٌ. من ذلكَ ذَوائبُ جمعُ ذُؤَابة، الأصلُ فيه ذَأَائبُ، فأُبدلَ من الهمزةِ الأولى واوٌ، فِرارًا من اجتماعِ همزتينِ، بينَهما ألفٌ[349]. وقالَ أبو حيّانَ: "والألفُ كأنّها همزةٌ، فكأنّما اجتمعَ ثلاثُ همزاتٍ "[350]. ويذكرُ التصريفيُّونَ أنَّ هذا الإبدالَ واجبٌ لازمٌ في كلِّ همزةٍ تلتها ألفُ جمعٍ مُتناه بعدها همزةٌ[351].

وممّا أُبدلَ مثلُهُ الثاني واوًا الأوّلُ، والأصلُ فيه أَأْوَلُ، عندَ مَن ذهبَ إلى أنَّ تأسيسَهُ من (أول)، فأُبدلتْ الهمزةُ الثانيةُ واوًا، كراهيةً للتضعيف، وأدغمتْ في الواوِ[352].

ومن ذلكَ يَشْبُو، والأصلُ فيه يَشُبُّ، فأُبدلتِ الباءُ الثانيةُ واوًا. قالَ الفرّاءُ: "والعربُ تُبدلُ في المُشدّدِ الحرف منهُ بالياءِ والواوِ ... سمعتُ بعضَ بني عقيلٍ يُنشدُ[353]:

يَشْبُو بها نَشجانه من النّشيجِ

هذا آخرُ بيتٍ، يريدَ: يَشَبُّ: يظهرُ، يُقالُ: الخمارُ الأسودُ يَشُبُّ لونَ البياضِ، فجَعَلَها واوًا، وقد سمعتُهُ في غيرِ ذلكَ"[354].

وقد ذكرَ ابنُ منظورٍ هذا المعنَى في شَبَّ بقولِه: "وَشَبَّ لونَ المرأةِ خمارٌ أسودُ لَبسَتْهُ، أي زادَ في بَياضِها ولونِها، فحسَّنَها؛ لأنَّ الضِدَّ يَزيدُ في ضِدّه، ويُبْدي ما خَفيَ منهُ "[355]، ولكنْ فاتَتْهُ الإشارةُ إلى لفظِ يَشبُو، وأنَّه من مُحوّلِ التضعيف.

ومنه كذلكَ الحيوَانُ، وأصلُهُ الحَيَيَانُ، فقلبُوا الياءَ التي هي لامٌ واوًا؛ استكراهًا لتوالي الأمثال. ومذهبُ المازنيِّ أنَّ الواوَ أصلٌ في الحيوان، وأنَّهُ حرفٌ غيرُ مُبدل، ومذهبُ آخرينَ أنَّ الياءَ قُلبتْ واوًا لغيرِ علّة، على الرغمِ من أنَّ الواوَ أثقلُ من الياء؛ ليكونَ هذا القلبُ عِوَضًا عن كَثرةِ دخولِ الياءِ، وغلبَتِها عليها[356]. وقيلَ: إنَّ الياءَ قُلبتْ واوًا لئلاّ تلتبسَ بمثنّى الحَيا، وهو الغيثُ[357].

---

[342] ينظر: ابن بري: التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح 252/2.

[343] اللسان 409/5 (مزز).

[344] الفراء: معاني القرآن 267/3.

[345] ابن جني: الخصائص 65/2، و 68.

[346] اللسان 442/8 (صوغ). وينظر و 34/7 (خيص)، و 300/13 (عون).

[347] اللسان 34/7 (خيص). وينظر في معاقبة الواوِ الياءَ: الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد40، 1977 م.

[348] أنيس: في اللهجات العربية ص 92.

[349] اللسان 379/1. وينظر: ابن السّراج: الأصول في النحو 249/3. وفي أصلِ هذا الجمعِ أقوالٌ أخرى ذكرَها ابنُ منظورٍ.

[350] أبو حيان: النكت الحسان ص 251.

[351] ينظر: ابن عصفور: المقرب 168/2، وأبو حيان: النكت الحسان ص 251.

[352] اللسان 717/11 (وأل). ومنهم مَن يرى أنَّ تأسيسَه من (وول)، والهمزة فيه هي همزةُ أفعل، وأُدغمت الواوان معًا. ومنهم مَن ذهبَ إلى أنّه من (وأل) وأنَّ الأصل (أوأل)، فقلبت الهمزةُ واوًا وأدغمت. وعلى هذين المذهبين فاللفظُ ليسَ من هذا البابِ. ومنهم مَن ذهبَ إلى أنَّ أصلَهُ وَوْلٌ على فوعلٍ، فأُبدلتِ الواوُ الأولى همزةً. ولم يذكرِ ابنُ منظورٍ هذا اللفظَ إلا في (وأل). وينظرُ في الخلافِ بينَ النّحاةِ في اشتقاقِ (أوّلَ): الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 204.

[353] لم أعثرْ على الرجزِ فيما بين يدّي من مصادرَ.

[354] الفراء: معاني القرآن 267/3.

[355] اللسان 482/1 (شبب).

[356] اللسان 214/14 . 215 (حيا). وينظر: ابن جني: المنصف شرح تصريف المازني 284/2 . 287، سيبويه: الكتاب406/4، والعكبري: اللباب 144/2.

[357] العكبري: اللباب 418/2 . 419. وينظر: ابن السّراج: الأصول في النحو 249/3.

ومنه أيضًا حَيْوَة، الأصلُ فيه حَيَّة، فقُلبت الياءُ الثانيةُ واوًا "لضربٍ من التوسُّع، وكَراهةً لتضعيف الياء "[358]. ولعلَّ المقصودَ من التوسع هو إرادتَهم أن يُعوِّضُوا الواوَ من كثرة دخول الياءِ عليها. قالَ ابنُ جنّي: "حَيْوَة، وأصلُهُ حَيّة، فأبدلُوا الياءَ واوًا، وهذا ... إنّما هو لما قدّمنا ذكرَهُ: من تعويضِ الواوِ من كثرة دخولِ الياءِ عليها "[359]، أو أنَّ المقصودَ بذلكَ هو أنَّ حيْوة علمٌ والأعلامُ يكثُرُ فيها التغييرُ، ما لا يكثرُ في غيرِها[360].

وقلبُ الياءِ واوًا في حَيْوة والحيوانِ غيرُ مَقيسٍ، "وجاءَ على ما لم يُستعملْ؛ لأنّهُ ليسَ في كلامِهم ما عينُهُ ياءٌ ولامُهُ واوٌ "[361]، أي لم يُشتقَّ من لفظِه فعلٌ، قالَ سيبويه: "وقالُوا: حَيْوة، كأنَّهُ من حَيُوْتُ[362]، وإنْ لم يُقلْ "[363].

ومهما يكنْ من أمرٍ فعدولُهم هنا عن الخفيفِ، وهوَ الياءُ إلى الثقيلِ، وهو الواوُ؛ ليختلفَ اللفظانِ، ويخفَّ بذلكَ؛ يؤكّدُ شدّةَ استكراهِهم التضعيفَ، والفرارَ منه.

ب . وأمّا الإبدالُ إلى الواوِ من أحد الثلاثة: فقد تكونُ الأمثالُ مُتجاورةً، أو مفصولةً. فمن المُتجاورةِ نحوُ الشَجَويِّ وَالعَمَويِّ، والأصلُ الشَجَبِيُّ والعَمَبِيُّ، نسبةً إلى الشجبِ والعَمبِ، فلمّا توالت ثلاثةُ أمثالٍ، كرِهُوا ذلكَ، فقُلبتِ الياءُ الأولى[364] واوًا كَراهةً لذلكَ. وهذه هي حالُ الأسماءِ الثلاثيةِ المنتهيةِ بياءٍ إذا أضفتَ إليها ياءَ النسبِ[365].

ومنهُ أيضًا نحوُ حَيَوِيٍّ، أصلُهُ حَيَيٌّ، نسبةً إلى حيٍّ، فقُلبتِ الياءُ الثانيةُ واوًا كَراهةً لاجتماعِ الأمثالِ. ونقلَ ابنُ منظورٍ عنِ أبي عمرٍو أنّه كانَ يقولُ: حَيَيٌّ[366].

ومن المفصولةِ قولُهم في جمعِ القُسِّ: قَسَاوِسةٌ، الأصلُ فيه قَسَاسِسَةٌ، فكثُرتِ السيناتُ فأبدلتِ الوسطى واوًا. جاءَ في (لسانِ العربِ) نقلاً عنِ الفرّاءِ في تفسيرِ جمعِهم الأُتُّونَ على أَتاتِينَ: "وهذا كما جَمَعُوا قُسًّا[367] على قَسَاوِسَةٍ، أرادُوا أنْ يَجمعُوهُ على مثالِ مَهَالبةٍ، فكَثُرَتِ السِّيناتُ، وأَبدلُوا إحداهُنَّ واوًا "[368]. وفي موضعٍ سابقٍ في (اللسان) نقلَ ابنَ منظورٍ رأيَ الفرّاءِ في جمعِ القسِّ على النحوِ الآتي: "وقالَ الفرّاءُ في كتابِ (الجمعِ والتفريق): يُجمعُ القسِّيسُ قَسِّيسينَ، كما قالَ تعالى[369]، ولو جَمَعَه قُسُوسًا كانَ صَوابًا؛ لأنّهما في معنًى واحدٍ، يعني القَسَّ والقِسِّيسَ، قالَ: ويُجمعُ القسِّيسُ قَسَاقِسةً، جَمَعُوه على مِثالِ مَهالبةٍ، فكثُرتِ السيناتُ، فأبدلُوا إحداهنَ واوا "[370]. وواضحٌ أنَّ (قَساقسة) ليستْ مرادةً، وإنّما المُرادُ قساوسةٌ.

ثالثًا . الإبدالُ إلى الألف:

يُبدلُ إلى الألفِ أحدُ المثلينِ. ويكونُ الإبدالُ من الأوّلِ ومن الثاني. فمن الإبدالِ من الأوّلِ دَاوِيّةٌ. وهو ممّا لم يردْ في (لسانِ العربِ)، ولكنَّ الفرّاءَ ذكرَهُ في جملةِ ألفاظٍ أبدلتِ العربُ الحرفَ المُشدّدَ منها بالياءِ والواوِ . ، قالَ: "والعربُ تُبدِلُ في المُشدّدِ الحرفِ منهُ بالياءِ والواوِ ... ويُقالُ: دَوِيَّه وَدَاوِيّه "[371]. ولم يَزِدِ الفرّاءُ على قولِه: (دويّه وداويّه) شيئًا، ولم يُفسّرْ ذلكَ.

والذي لا شكَّ فيه أنَّ التحويلَ ههُنا ليسَ إلى الواوِ أو إلى الياءِ، وإنّما هو إلى الألفِ، وعليه فأُرى أنَّ الأصلَ دَوِّيَّةٌ، من الدّوِّ، فأُبدلتِ الواوُ الأولى ألفًا؛ كَرَاهِيةَ التضعيفِ، وليسَ هذا الإبدالُ على حدِّ إبدالِها ألفًا في نحوِ: قالَ ونامَ؛ ذلكَ لأنَّ الواوَ الأولى في دَوِّيةٍ ساكنةٌ،

---

[358] اللسان 215/14 (حيا).

[359] ابن جني: الخصائص 231/2.

[360] وينظر: العكبري: اللباب 403/2 . 404.

[361] ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 263.

[362] كذا ضبطها المحقق، والوجهُ: حَيَوْتُ.

[363] سيبويه: الكتاب 399/4.

[364] اللسان 423/14 (شجا). وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1، وسيبويه: الكتاب 241/4.

[365] ينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم الصرف "ص 104.

[366] اللسان 221/14 (حيا). وينظر: سيبويه: الكتاب 408/4، وابن جني: الخصائص 46/2، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.

[367] كذا ضُبطت بضم القافِ والمشهور فتحُها، كما في 174/6 (قسس).

[368] اللسان 7/13 (أتن).

[369] يريد قولَه تعالى:{ ذلكَ بأنّ منهم قِسّيسينَ ورُهبانًا} المائدة الآية 82.

[370] اللسان 174/6 (قسس).

[371] الفراء: معاني القرآن 267/3. وكذا رُسمتِ اللفظتانِ بالهاءِ، ومن غيرِ ضبطٍ لواوِ (دويّه)، والصوابُ دَوِّيَّةٌ بالتاءِ، وتشديدِ الواوِ؛ لأنَّ الإبدالَ فيها. والدوّيّة والداويّة المَفازةُ. ومرقة داويّةٌ كثيرة الدسمِ وينظر: التبريزي: كنز الحفاظ 641/3، و 851.

وفي قالَ ونامَ متحرّكةٌ، ومعلومٌ في بابِ الإعلالِ أنَّ الواوَ لا تُقلبُ ألفًا إلاّ إذا تحرّكَتْ، وانفتحَ ما قبلَها، وأمّا إذا سكنتْ وانفتحَ ما قبلَها فلا تُقلبُ ألفًا[372]، كالواوِ في نحوِ حَوْضٍ، ودَلْوٍ.

وممّا أُبدلَ فيهِ المثلُ الثاني ألفًا آخَرُ، والأصلُ فيهِ أَأْخَرُ، على وزنِ أَفْعَلَ، فأُبدلَ من الهمزةِ الثانيةِ ألفًا[373]، فِرارًا من ثقلِ التضعيف، مَعَ عُسرِ النطقِ بالهمزتينِ؛ لكونِ الثانيةِ ساكنةً. وكانتِ الثانيةُ هيَ المُبدلةَ لا الأولى؛ لأنَّ إفراطَ الثقلِ قد حصلَ بالثانيةِ[374]. ومثلُه آدمُ[375] وآمَنَ[376] وغيرُ ذلكَ.

ويذكرُ التصريفيّونَ[377] أنّه إذا اجتمعتْ همزتانِ، الأولى مُتحرّكةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، أُبدلَ من الثانيةِ حرفٌ من جنسِ حركةِ ما قبلها؛ ليخفَّ اللفظُ، فرارًا من التضعيفِ، وثقلِ اللفظِ؛ وذلكَ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيلٌ، وبانضمامِ أُخرى إليها ساكنةً يزدادُ الثقلُ، وتزدادُ الكُلفةُ بالنطقِ بهما؛ الواحدةِ بعدَ الأخرى، ومن هنَا وجبَ إدغامُهما، وذلكَ غيرُ مُمكنٍ، فتعيّنَ إبدالُ الثانيةِ من جنسِ ما قبلَها ولا يصحُّ تليينُها؛ "لأنَّ الهمزةَ المليّنةَ في حكمِ المحقّقة"[378].

وإبدالُ الهمزةِ هُنا واجبٌ لازمٌ[379]. وتُعطى الألفُ التي هي بدلٌ من الهمزةِ في التصغيرِ والجمعِ حكمَ ما لا أصلَ لهُ في همزٍ أبدًا، فتجري مَجرى ألفِ (ضاربٍ)، فتُبدلُ واوًا، فتقولُ: أُوَيْخٌ، وأَواخرُ[380]، ولا يصحُّ تحقيقُها؛ للثقلِ، وأنَّ حركتها عارضةٌ[381].

ومن ذلكَ، وهو ممّا جاءَ مفصولاً، حَاحَيتُ وهَاهَيْتُ، والأصلُ حَيْحَيْتُ وهَيْهَيْتُ، فكرهُوا التضعيفَ، وإن كانَ مفصولاً، فقلبُوا الياءَ الأولى ألفًا للتخفيف[382]. وذكرَ سيبويهِ أنّهم " أبدلُوا الألفَ لشبَهِها بالياءِ "[383]. وعكسَ السيوطيُّ فذكرَ حَيحَى، وأنَّ الأصلَ فيه حاحا، فقلبُوا الألفَ ياءً كراهةً لاجتماعِ الأمثالِ[384]. والصحيحُ الأوّلُ ، قالَ ابنُ السّرّاجِ:" يدُلّكَ على أنّها ليسَتْ فَاعَلتُ قولُهم" الحِيحاءُ والعِيعاءُ"[385].

خاتمةٌ:

لقد وَقفَ علماءُ العربيّةِ قديمًا على ظاهرةِ إبدالِ المُضاعفِ في اللغةِ العربيّةِ، وأقرُّوا بوجودِها، وسلّمُوا بذلكَ كما أقرَّ بها المحدثونَ، وبحثُوها تحتَ قانونٍ، أطلقُوا عليهِ قانونَ المُخالفة، الذي يَعُدُّ هذا النوعَ من الإبدالِ تطوُّرًا يعرضُ في بعضِ الأحيانِ للأصواتِ اللغويةِ المتجاورةِ.

وغيرُ شكٍّ أنَّ البحثَ كشفَ عن أنَّ العربيّةَ تجنّبتِ التضعيفَ، واستكرهتهُ، وأنّها سَعَتْ إلى التّخلّصِ منهُ، بما أتيحَ لها من طُرُقٍ، وكانَ منها إبدالُ المضاعفِ إلى حرفٍ آخر.

وكشفَ البحثُ أيضًا أنَّ العربيّةَ لجأتْ إلى إبدالِ المُضاعفِ إلى حرفٍ صحيحٍ أو مُعتلٍّ في جميعِ حروفِ المعجمِ، وبخاصّةٍ إلى الياءِ، كلّما تعذَّرَ الإدغامُ؛ لتحقيقِ مقاصدَ وأهدافًا تخدمُها، من مثلِ التوسُّعِ في الصيغِ والأبنيةِ، والتفريقِ بينَ المُتشابهِ منها، والفرارِ من ثقلِ الأمثالِ؛ لأنَّ اجتماعَ الأمثالِ ظاهرةٌ من غيرِ إدغامٍ يُؤدّي إلى ثِقَلِ النطقِ بها؛ لأنَّ النطقَ بالحرفِ بعدَ حرفٍ مِن جنسِهِ شاقٌّ على اللسانِ، يتطلّبُ

---

[372] ذهبَ إلى ذلكَ وبعضُهم، وعدَّ هذا القلبَ شاذًّا لا يُقاسُ عليهِ. ينظر: اللسان 278/14 (دوا).

[373] اللسان 12/4 (أخر). 12/12 . 13 (أدم).

[374] الأزهري: شرح التصريح 372/2.

[375] اللسان 12/12 . 13 (أدم). وينظر: الأخفش: معاني القرآن 42/1 ,

[376] ينظر: اللسان 23/13 (أمن). وقد استعملَ ابنُ منظورٍ نقلاً عنِ الجوهريِّ في أثناءِ مناقشةِ آمَنَ وآدمَ عبارةَ التليينِ، بدلاً من الإبدالِ، وقد نقلَ ابنُ منظورٍ اعتراضَ ابنِ بريٍّ على عبارةِ الجوهريِّ، ورأى أنَّ صوابَ قولِهِ: "أصلُ آمنَ أَأْمَنَ، بهمزتينِ، لَيّنتِ الثانيةُ "أنْ يقولَ: "أُبدلتِ الثانيةُ ". وهو ما منعَهُ العكبريُّ؛ لأنَّ الهمزةَ المُلّينةَ في حكمِ المحققة.

[377] ينظر: سيبويه: الكتاب 552/3، والأخفش: معاني القرآن 42/1، والمبرد: المقتضب 158/1، والعكبري: اللباب 448/2،، والسلسيلي: شفاء العليل 1084/3، والأشموني 604/2، والسيوطي: همع الهوامع 260/6.

[378] العكبري: اللباب 307/2.

[379] أجازَ الكسائيُّ أنْ يُبتدأ بهمزتينِ، الثانيةُ منهما ساكنةٌ. ينظر: الأزهري: شرح التصريح 373/2.

[380] اللسان 13/4 (أخر). وينظر: المبرد: المقتضب 61/1، و 95، والأشموني: شرح الأشموني 607/2، والسيوطي: همع الهوامع 261/6.

[381] العكبري: اللباب 307/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 230 . 231.

[382] اللسان 215/14 (حيا). وينظر: 375/15 (هيا). وهيهيت به أغريتُه.

[383] سيبويه: الكتاب 393/4.

[384] السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.

[385] ابن السّراج: الأصول في النحو 261/3.

مجهودًا عضليًّا كبيرًا، وبإبدالِ أحدِها يختلفُ الحرفانِ، ويخفّانِ، فيَيْسرُ النطقُ بهما. بل إنَّ حرصَهم على تَخفيفِه دفعَهم أحيانًا إلى المُبالغةِ في ذلكَ حتّى في الصوتينِ المَدغَمين.

وبيّنَ البحثُ كذلكَ أنَّ الإبدالَ ليسَ مَخصوصًا بالأمثالِ تجتمعُ على التّوالي، فقد أُبدلتْ أيضًا مفصولةً غيرَ متواليةٍ، وأنَّ الإبدالَ يكونُ منها جميعًا، سواءٌ أكانتْ أوائلَ أم ثوانيَ أم ثوالثَ، وأنَّ الإبدالَ يُعرفُ بأمورٍ يَرجعُ فيها إلى المُبدلِ منهُ، كالجمعِ والتصغيرِ وتصريفِ الكلمةِ، وإنْ لم يَرجعْ فذا دليلٌ على أصالةِ الصيغتينِ، كما يُعرفُ أيضًا بكثرةِ الاستعمالِ.

وأنبهَ البحثُ أيضًا على أنَّ ظواهرَ الإبدالِ ليستْ جميعُها ممّا اتُّفقَ فيهِ، بل بعضُها محلّ خلافٍ، وهو ما دفعَهم أنْ يعُدُّوا ذلكَ أثرًا من آثارِ اختلافِ اللغاتِ.

وأظهرَ البحثُ إمكانيةَ أنْ تُقسّمَ الألفاظُ التي عرضَ فيها الإبدالُ من حيثُ الاستعمالُ أقسامًا ثلاثةً؛ الأوّلَ ما الإبدالُ فيهِ لازمٌ وأنَّ العربَ لم تستعملْهُ في كلامِها إلاّ كذلكَ، والثانيَ ما إبدالُهُ جائزٌ غيرُ لازمٍ، وأنَّ استعمالَهُ مُبدلاً وغيرَ مُبدلٍ عربيٌّ كثيرٌ، والثالثَ ما إبدالُهُ شاذٌّ، وأنَّ استعمالَهُ مُبدلاً نادرٌ، وعكسُه هو الأصلُ.

وكشفَ البحثُ كذلكَ عن أنَّ المعاجمَ قد راعَتْ، في كثيرٍ من الأحيانِ، هذا الإبدالَ في بنائِها، بمعنى أنَّ من الألفاظِ ما وردَ في بابينِ مُختلفينِ، ومنها وردَ في ثلاثةِ أبوابٍ، وأنَّ بعضَ الموادِّ فاتَتْ (لسانَ العربِ)، ولم تَردْ فيهِ.

وبيّنَ البحثُ أيضًا أنَّ ظواهرَ إبدالِ المُضاعفِ، وهي جزءٌ يسيرٌ من ظاهرةِ الإبدالِ في العربيّةِ، تدفعُ ندورةَ ذلكَ عنِ العربيّةِ، قياسًا إلى بعضِ اللغاتِ الساميّةِ، وبخاصةٍ الأكديةُ والآراميّةُ، كما ذهبَ إلى ذلكَ بعضُ المُستشرقينَ، وتؤكّدَ عكسَ ذلكَ.

وأخيرًا، وبناءً على ما رأيتُ في ظَواهرِ هذا الموضوعِ، فليسَ ببعيدٍ عندي أنْ يُحملَ ما أُبدلَ فيهِ أحدُ الأمثالِ إلى حرفٍ آخرَ، على أنّهُ أثرٌ من آثارِ تعدُّدِ اللغاتِ واختلافِها . وقد أفصحَ اللغويّونَ عن ذلكَ في كثيرٍ من الحالاتِ . وأنَّه من قَبيلِ التّرادفِ، وهذا أولى من حَملِهما على الإبدالِ المُتعمَّدِ المحكُومِ بوُجودِ عَلاقةٍ ما بينَ المُبدلِ والمُبدلِ منه؛ لأنَّ القبيلةَ الواحدةَ لا تتكلَّمُ بالكلمةِ طورًا بهذا الحرفِ، وطورًا بذاكَ.

ثبت المراجع

1 . ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محّمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، طبعة البابي الحلبي، بلا تاريخ.

2 . الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، حققه فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، 1981م.

3 . أدي شير: الألفاظ الفارسية المعرّبة، المكتبة الكاثوليكيّة، بيروت، 1908م.

4 . الأزهري، الشيخ خالد: شرح التصريح على التوضيح، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.

5 . الاستراباذي، رضي الدين محمّد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، حققها محمّد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

6 . الأشموني،: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.

7 . امرؤ القيس: ديوانه، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.

8 . الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بلا تاريخ.

9 . الأنباري، أبو بكر محمّد بن القاسم:

أ . الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.

ب . شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق عبد السلام محمّد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

10 . أنيس، إبراهيم:

أ . الأصوات اللغوية، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م.

ب . في اللهجات العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، بلا تاريخ.

ج . من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م.

11 . برجشتراسر: التطور النحوي، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982م.

12 . ابن برّي، أبو محمّد عبد الله:

أ . التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، تحقيق مصطفى حجازي، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.

ب . في التعريب والمعرب (حاشية ابن برّي على كتاب المعرب)، عُني بإخراجه إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

13 . البطليوسي، أبو محمّد عبد الله بن محمّد ابن السيد: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

14 . البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

15 . التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي:

أ . تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.

ب . شرح المفضليات، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، بلا تاريخ.

ج .كنز الحفاظ، وقف على طبعه لويس شيخو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بلا تاريخ.

16 . ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمّد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.

17 . ابن الجّان، أبو منصور محمّد بن علي: شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبّار القزّاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991م.

18 . الجندي، أحمد علم الدين: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 40، 1977م.

19 . ابن جني، أبو الفتح عثمان:

أ . الخصائص، حققه محمّد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.

ب . * سرّ صناعة الإعراب، الطبعة الأولى، تحقيق مصطفى السقّا وآخرين، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.

* سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، 1985م.

ج . المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، طبعة البابي الحلبي، 1954م.

20 . الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد: المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، حققه ف. عبد الرحيم، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1990م.

21 . الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطّار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.

22 . ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان:

أ . أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر قدّارة، دار الجيل بيروت ودار عمّار عمّان، 1989م.

ب . الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ.

23 . الحلواني، محمّد خير: الواضح في النحو والصرف " قسم الصرف "، دار المأمون للتراث، دمشق، بلا تاريخ.

24 . الحموي، ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979م.

25 . أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف:

أ . ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى النمّاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1977م.

ب . تقريب المقرب، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار المسيرة، بيروت، 1982م.

ج . النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

26 . ابن خالويه، الحسين بن أحمد: ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.

27 . ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن: جمهرة اللغة، حققه وقدّم له رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

28 . ابن الدهان، أبو محمّد سعيد بن المبارك: الفصول في العربية، حققه فائز فارس الطبعة الأولى، دار الأمل إربد ومؤسسة الرسالة بيروت، 1988م.
29 . رابين، حاييم: اللهجات العربيّة الغربيّة القديمة، ترجمة عبد الرحمن أيّوب، مطبوعات جامعة الكويت، 1986م.
30 . الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمّد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
31 . الزجاجي، أبو إسحاق إبراهيم بن السري:
أ . اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
ب . الجمل في النحو، حققه وقدّم له علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل إربد، 1984م.
ج . معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، 1994م.
32 . الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف، حقق الرواية محمّد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1972م.
33 . ابن السّرّاج، ابو بكر محمّد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
34 . السلسيلي، أبو عبد الله محمّد بن عيسى: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.
35 . ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب:
أ . الإبدال، تقديم وتحقيق حسين محمّد شرف، القاهرة، 1978م.
ب . إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمّد هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1956م.
36 . سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
أ . الكتاب، تحقيق وشرح محمّد عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.
ب . الكتاب، الطبعة الأولى، بولاق، القاهرة، 1316 هـ.
37 . ابن سيده: المخصص في اللغة، بولاق، 1316 . 1321 هـ.
38 . السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
أ . الأشباه والنظائر في النحو، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975م.
ب . الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق أحمد قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة، 1976م.
ج . همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م.
د . المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمّد جاد المولى بك وزميليه، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، 1987م.
39 . الشنقيطي، أحمد بن الأمين: الدرر اللوامع على همع الهوامع، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، 1973م.
40 . الصبّان، محمّد بن علي: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
41 . الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، حققه السيّد الشرقاوي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
42 . الضبيّ، المفضل بن محمّد: المفضليّات، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمذد هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة بلا تاريخ.
43 . أبو الطيّب اللغوي، علي بن عبد الواحد: الإبدال، تحقيق عزّ الدين التنوخي، دمشق، 1960م.
44 . عبد التواب، رمضان:
أ . التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.
ب . التغييرات التاريخيّة والتركيبية للأصوات اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، جزء 1، مجلد 51، دمشق، 1975م.
ج . فصول في فقه اللغة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.
45 . عبد الباقي، محمّد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.
46 . أبو عبيدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن، عارضه وعلّق عليه محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.
47 . العجاج: الديوان، تحقيق عزة محمّد حسن دروزة، دار الشرق، بيروت،1971م.

48 . ابن عصفور، علي بن مؤمن:
أ . الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المطبعة العصريّة، حلب، 1970م.
ب . المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1972م.
49 . العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر دمشق، 1995م.
50 . عمر ، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، .1976
51 . غنيم، صالحة راشد: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنيةً، الطبعة الأولى، جدّة، 1985م.
52 . ابن فارس، أبو الحسين أحمد:
أ . الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
ب . معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1969م.
53 . الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:
أ . البغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، 1983م.
ب . المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق ودار المنار بيروت، 1987م.
ج . المسائل العضديات، تحقيق علي المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب بيروت، 1986م.
54 . الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
55 . فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، القاهرة، 1950م.
56 . الفيومي، أحمد بن محمّد بن علي: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
57 . القالي، أبو علي: الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.
58 . ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم: أدب الكاتب، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر، 1963م.
59 . الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة: ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، بلا تاريخ.
60 . كثيّر عزة: الديوان، بيروت، 1971م.
61 . المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد:
أ . الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1997م.
ب . المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
62 . المطلبي، غالب فاضل: لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العرق، 1978م.
63 . ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
64 . ابن هشام، جمال الدين:
أ . مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمّد حمد الله، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1972م.
ب . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، .1980
65 . ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمّد، دراسة وتحقيق زهير سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
66 . ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، بلا تاريخ.